



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم مالية ومحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

تكييف نظام المحاسبة الاجتماعية حسب النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة بمؤسسة الوحدة الجزائرية للمياه بولاية الوادي)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

اشراف الدكتور :

أ. د/ سالمي محمد دينوري

اعداد الطلبة:

- بكار سلوى

- حنزاب وصال

- سعداني عبد الله

- مدلل محمد الصغير

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أ.د/ حميداتو صالح
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أ.د/ سالمي محمد الدينوري
ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د/ خالد رشيدة

السنة الجامعية: 2024/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم مالية ومحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

تكييف نظام المحاسبة الاجتماعية حسب النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة بمؤسسة الوحدة الجزائرية للمياه بولاية الوادي)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

اشراف الدكتور :

أ.د/ سالمي محمد دينوري

اعداد الطلبة:

- بكار سلوى

- حنزاب وصال

- سعداني عبد الله

- مدلل محمد الصغير

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أ.د/ حميداتو صالح
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أ.د/ سالمي محمد الدينوري
ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د/ خالد رشيدة

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله الذي جعل التربية مشتقة من اسمه وجعل أشرف الأعمال المربين والصلاة والسلام على سيد

الخلق والمرسلين ﷺ ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين - آمين -

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا يليق بجلال وجهه الكريم وسلطانه العظيم أن وفقنا إلى انجاز هذا

بالبركة والتيسير راجين أن يتقبله الله قبولاً حسناً وينفعنا وغيرنا به.

من استعاذكم بالله فأعيذوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن أتى إليكم بمعروف فأكفلوه فإن لم نجدوا

فأدعوا له.

- أخرج به البيهقي -

وعليه فإن واجب العرفان يدعوننا أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور سالي

محمد دينوري الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل بوافر التوجيهات القيمة والانتقادات الهادفة

الناجمة عن خبرته العلمية التي أخرجت هذا العمل في صورته النهائية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير الى الطالب عبد الرؤوف سالم والى زوج صديقتنا عبد العالي غموم

والى زميلاتنا بية زلاسي و مسعودي وهيبة وجعفرور عائشة

و إلى جميع استاذتنا الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية الذين قدم لنا يد

المساندة المعنوية والعلمية خلال مشوارنا .

جزاكم الله كل الخير

الإهداء



نهدي هذا العمل الى نبينا محمد ﷺ

والى اغلى ما في الوجود الوالدين الكريمين اطال الله في اعمارهم

والى كافة الاخوة والأخوات

والى جميع الاصدقاء

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تكييف المحاسبة الاجتماعية مع النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال محاولة إبراز الأهمية التي تكتسبها المسؤولية الاجتماعية، وكذا الدوافع الموضوعية لضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية بشكل خاص لهذا المفهوم، أما محاسبيا هدفت الدراسة إلى تقديم المعلومات المحاسبية التي تعكس الدور الجديد للأنظمة المحاسبية، والذي يتمثل في بتحديد وقياس مدى مساهمة المؤسسة في رفاهية المجتمع و إبراز أهدافها الاجتماعية من خلال التأكيد على دور الإفصاح على أنشطة المؤسسة ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بالمنهج الوصفي، و أسلوب دراسة الحالة لإسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي عن طريق مجموعة من الوثائق والمستندات المقدمة من طرف مصلحة الخدمات الاجتماعية و مصلحة المحاسبة بالمؤسسة محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن قياس التكاليف الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية والتعبير عنها بشكل تقرير تكاليفي وبشكل دقيق وموضوعي للقوائم المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية، النظام المحاسبي المالي، نظام المحاسبة الاجتماعية، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

Abstract:

This study aimed to shed light on the impact of using social responsibility accounting in improving and evaluating accounting disclosure in the economic institution – the Algerian Water Unit – in the Oued, by trying to highlight the importance acquired by social responsibility, as well as the objective motives for the necessity of economic institutions in particular adopting this concept.

Accountingly, the study aimed to provide accounting information that reflects the new role of accounting systems, which is to identify and measure the extent of the institution's contribution to the well-being of society and to highlight its social goals by emphasizing the role of disclosure on the institution's activities. To achieve this goal, the descriptive approach and the case study method were used to project the theoretical aspect on the applied reality through a group of documents and documents submitted by the Social Services Department and the Accounting Department of the institution under study.

The study concluded that social costs in an economic institution can be measured and expressed in the form of a cost report, accurately and objectively, in the institution's financial statements.

Keywords: social accounting, social responsibility, financial accounting system, social accounting system, accounting disclosure of social responsibility, accounting measurement of social responsibility.

I.....	شكر وعرفان.....
II	الإهداء.....
III	ملخص الدراسة:.....
IV	فهرس المحتويات
VII.....	فهرس الجداول
VIII.....	فهرس الاشكال
أ-د	مقدمة:.....

الفصل الأول: الادبيات النظرية لنظام المحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي

2	تمهيد:.....
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي
3	المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومبادئه.....
3	أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي
4	ثانياً: مبادئ النظام المحاسبي المالي
7	المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الاجتماعية أهدافها وأهميتها ومجالاتها.....
7	أولاً: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....
10	ثانياً: أهداف المحاسبة الاجتماعية:.....
11	ثالثاً: أهمية المحاسبة الاجتماعية:.....
12	رابعاً: مجالات المحاسبة الاجتماعية:.....
14	المطلب الثالث: نظام المحاسبة الاجتماعية ومزايا تطبيقه.....
14	أولاً: مفهوم نظام المحاسبة الاجتماعية وخصائصها:.....
15	ثانياً: مكونات نظام المحاسبة الاجتماعية:.....
16	ثالثاً: المبادئ والفروض الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....
16	رابعاً: خطوات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية
17	خامساً: مزايا تطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية:.....

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.....	18
المطلب الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.....	18
أولاً: مفهوم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.....	18
ثانياً: أساليب القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.....	19
ثالثاً: معايير قياس الأداء الاجتماعي ومؤشراته:.....	20
رابعاً: قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الاجتماعية:.....	22
خامساً: مشاكل وصعوبات قياس الأداء الاجتماعي:.....	27
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.....	29
أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:.....	29
ثانياً: أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:.....	30
ثالثاً: نماذج الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:.....	31
رابعاً: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية:.....	41
خامساً: مشاكل ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:.....	42
المطلب الثالث: علاقة المحاسبة الاجتماعية بالنظام المحاسبي المالي.....	43
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....	47
المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية.....	47
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....	50
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	54
أولاً: عرض أوجه الاختلاف والتشابه الدراسات السابقة فيما بينهم.....	54
ثانياً: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:.....	57
خلاصة:.....	58

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة الجزائرية للمياه بولاية الوادي

تمهيد:.....	63
المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي.....	64
المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة محل الدراسة.....	64
المطلب الثاني: مهام المؤسسة، هيكلها التنظيمي وأهدافها.....	65

65	أولاً: مهام المؤسسة
66	ثانياً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
67	ثالثاً: أهداف المؤسسة:
68	المبحث الثاني: واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي
68	المطلب الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة
68	أولاً: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة
69	ثانياً: جدول قياس الأنشطة الاجتماعية:
71	المطلب الثاني: إفصاح عن أنشطة اجتماعية للمؤسسة
71	أولاً: الإفصاح عن المنافع الاجتماعية:
73	ثانياً: الإفصاح عن الإيرادات (المداخيل) الاجتماعية:
74	خلاصة:
76	خاتمة:
81	قائمة المصادر والمراجع
88	الملاحق

فهرس الجداول

الجدول (1-I): نموذج التقرير الوصفي.....	31
الجدول (2-I): قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لشركة.....	32
الجدول (3-I): نموذج (Linowese).....	33
الجدول (4-I): نموذج (Estes) قائمة التأثيرات الاجتماعية عن السنة المنتهية في / /	35
الجدول (5-I): نموذج (Seidler) للوحدات الاقتصادية الغير هادفة للربح.....	37
الجدول (6-I): نموذج عبد المجيد حساب الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعية.....	39
الجدول (1-II): نموذج المعدل التقرير المالي الاجتماعي لسنة 2022.....	71

فهرس الاشكال

- الشكل (1-I): مجالات المحاسبة الاجتماعية. 13
- الشكل (2-I): العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية. 42
- الشكل (1-II): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة الوادي. 66

مقدمة

مقدمة:

طرأت مجموعة من التغيرات على مستوى بيئة الأعمال، وذلك نتيجة تطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود عالمنا المعاصر، مما جعل المؤسسات الاقتصادية تتصدى لتحديات كبيرة في شتى المجالات، فأصبح تقييم المؤسسات في ظل التغيرات لا يقتصر فقط على الأهداف التقليدية التي تتعلق بتعظيم الأرباح (الهدف الأحادي) وقيمة المؤسسة، بل أمتست المؤسسات الاقتصادية مطالبة بالتركيز على دورها الاجتماعي إلى الآثار السلبية الناتجة عن أنشطتها، أي مطالبتها وإلزامها المؤسسات بممارسة دورها الاجتماعي من شأنه أن يخلق نوعا من التكامل بينها وبين المجتمع.

لكي تحافظ المؤسسات الاقتصادية على نموها واستمرارها والبقاء في دنيا الأعمال، وكذا الارتقاء بأعمالها إلى تحسين رفاهية المجتمع في إطار التغيرات الحاصلة، لابد لها من مراعاة المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه العديد من الأطراف التابعين للمجتمع الداخلي للمؤسسة والذي يتمثل بالدرجة الأولى في العاملين، أو الأطراف التابعين للمجتمع الخارجي: كأفراد المجتمع المحلي، البيئة والمستهلكين، وذلك من خلال المساهمة في تحمل جزء من أعبائهم الاجتماعية، حيث تندرج هذه المسؤوليات ضمن إطار التعاقد الاجتماعي أو ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ولقد أخذت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عالمنا اليوم وخاصة في المجتمعات العربية حيزا كبيرا من اهتمام المنظمات، الجمعيات المحاسبية والمهنية، الجهات الأكاديمية والمؤسسات الاقتصادية بمختلف أشكالها، نظرا لأثرها الفعال على مستوى المحيط الذي تزاوّل فيه نشاطاتها. ومع إدراكها واستجابتها لهذا الطرح الجديد الذي فرضه المحيط الخارجي، وتبنيها لفكرة المسؤولية الاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي، واعترافها بممارسة تلك المسؤولية، فأثرت هذه الأخيرة تأثيرا كبيرا على وظيفة المحاسبة ودخولها في مجالات جديدة بالإضافة إلى مجالاتها التقليدية، ووفقا على هذا الأساس ظهر ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

حيث تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أحدث الفروع المحاسبية، فأهميتها البالغة لا تقتصر على الصعيد الدولي فقط وإنما على الصعيد الوطني أيضا في ظل التطورات التي يشهدها العالم، كونها أداة تسعى إلى خدمة الفكر المحاسبي عامة، وتعمل خاصة على توفير المعلومات اللازمة للأطراف المهتمة والمعنية بهذا الفرع من المحاسبة، مما جعل المؤسسات الاقتصادية ملزمة بتوفير المعلومات المالية الملائمة التي تتعلق بمساهمتها الاجتماعية ومن ثم توصيلها لمختلف شرائح المجتمع، من خلال إخضاعها إلى القياس الكمي والإفصاح عن نتائج هذا الأخير ضمن

تقارير مالية اجتماعية، وذلك من أجل إلقاء الضوء على أداء المؤسسة من منظور اجتماعي وتقييمه بشكل شامل.

■ إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، نجد أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات، ومن هنا تتبلور الإشكالية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما مدى تبني النظام المحاسبي المالي لنظام المحاسبة الاجتماعية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نطرحها على النحو الآتي:

- 1- هل تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة العامة؟ أم مستقلة؟
- 2- هل المحاسبة الاجتماعية تتلاءم مع النظام المحاسبي المالي أم لا؟
- 3- هل يساعد تطبيق نماذج الإفصاح المحاسبي للمحاسبة الاجتماعية عن مدى التزام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية؟

4- ما واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة؟

■ فرضيات الدراسة:

- 1- تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة العامة؛
- 2- تتوافق المحاسبة الاجتماعية مع النظام المحاسبي المالي في بعض المبادئ وتختلف في البعض الآخر؛
- 3- يساعد تطبيق نماذج الإفصاح المحاسبي للمحاسبة الاجتماعية عن مدى التزام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية؛
- 4- تطبق المؤسسة محل الدراسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر.

■ مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع يعود لعدة أسباب منها:

- الرغبة في البحث عن موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- محاولة إثراء الجانب المحاسبي بالمواضيع الاجتماعية؛
- موضوع ضمن التخصص؛
- الرغبة في التعرف على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

▪ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع باعتباره موضوع معاصر ضمن المشاكل المحاسبية المعاصرة التي لقيت اهتمام كبير من قبل الباحثين، كما أنه يعتبر نظام فعال في تقييم الأداء الاجتماعي وتطبيق القياس والإفصاح المحاسبي لتحسين مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية).

▪ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- إبراز بعض نماذج القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية؛
- إبراز أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على حقيقة الممارسة الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف على طرق القياس وأساليب الإفصاح المعتمدة في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على واقع الممارسة المحاسبية فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

▪ حدود البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة كانت حدودها كما يلي:

- الحدود المكانية:

اختصر المجال المكاني للقيام بالدراسة والإجابة عن إشكالية الدراسة التطبيقية على مستوى الجزائرية للمياه بولاية الوادي والتي تم عرضها بشكل مفصل في الفصل الثاني.

- الحدود الزمانية:

امتدت الفترة الزمنية لمدة شهرين خلال سنة 2024.

▪ منهج الدراسة:

للإلمام بموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية من خلال جمع المعلومات التي كتبت حول الموضوع من خلال مراجع متنوعة ومختلفة كتب، مقالات، أطروحات، مذكرات.... الخ أما في ما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة (الميداني) الذي يمكن من التعمق وفهم جميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق الماضية والحاضرة المتعلقة بالموضوع وواقعه في المؤسسة

محل الدراسة وذلك بالاعتماد على المصادر والوثائق المقدمة من طرف مصلحة الخدمات الاجتماعية ومصلحة المحاسبة بالوحدة الجزائرية للمياه بالوادي.

▪ صعوبات البحث:

- خلال معالجتنا للموضوع واجهنا العديد من الصعوبات التي تواجه أي دراسة علمية أخرى، نذكر منها:
- محدودية الدراسات التطبيقية في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- صعوبة تحويل جميع المبالغ الموجودة في الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة في النموذج المقترح فتم الاعتماد على طريقة الجمع.

▪ هيكل البحث:

للاوصول لأهداف الدراسة تم تنظيمها في فصلين:

تناولنا في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للمحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يعرض ماهية المحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي، المبحث الثاني القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، أما المبحث الثالث يتناول الدراسات السابقة للموضوع.

أما **الفصل الثاني** فقد خصص للدراسة التطبيقية التي كانت على مستوى الجزائرية للمياه- ولاية الوادي لمعرفة واقع تطبيق المحاسبة الاجتماعية بها.

الفصل الأول

الادبيات النظرية لنظام المحاسبة الاجتماعية والنظام
المحاسبي المالي

تمهيد:

تعد المحاسبة من أهم الأدوات الجوهرية التي تلعب دورا كبيرا وبارزا داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث يتمثل دورها في توفير المعلومات ذات الطابع الكمي، استنادا على عدة مبادئ ومعايير متعارف عليها، بهدف توصيل تلك المعلومات للأطراف المستفيدة لاستخدامها في اتخاذ القرارات أو تأكيد صحتها، ومع تطور الفكر المحاسبي وامتداده إلى عدة أبعاد، نجد أن له ارتباطا بالجانب الاجتماعي في الوقت الراهن، حيث كانت المؤسسات لا تلقي اهتماما على ذلك الجانب أي لا تقوم بإدراجه ضمن أعمالها، الأمر الذي جعل تلك المؤسسات تفقد مكانتها داخل المجتمع التي تمارس فيه نشاطاتها، مما أجبرها على الالتزام والانتماء إليه من خلال قيامها بالعديد من الممارسات الاجتماعية بشكل غير محدود، وذلك نتيجة تبنيها وإدراكها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومعرفة أهم الفوائد التي تجنيها المؤسسات جراء تطبيقها والتمسك بها، ومن هذا المنطلق أصبحت المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا اجتماعيا ولم يعد هدفها يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، وهذا ما نتج عنه تغيير جذري في المحتوى المحاسبي لتلك المؤسسات، ما جعلها تلجأ إلى نوع جديد من علم المحاسبة يهتم بالمجال الاجتماعي ويطلق على هذا النوع بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث يركز على وضع عدة أدوات وأساليب تساهم في قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية التي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها المحاسبة التقليدية، مما يساعد على توفير المعلومات بشكل كافٍ مقارنة بالتي كانت توفرها المحاسبة التقليدية لمختلف الجهات، وعليه يتم تقييم شامل لأداء المؤسسات، واتخاذ قرارات رشيدة.

وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي

تعتبر المحاسبة الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبيا تبلورت صورتها بعد أن اتجهت الاقتصاديات الحديثة نحو المساعدة في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وبسبب الدور المحوري الذي تلعبه المحاسبة في المنظمات الاقتصادية أصبحت المحاسبة بشكل أو آخر عامل أساسي في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكامل فئات المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومبادئه

سنستطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ومبادئ النظام المحاسبي المالي كآتي:

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي

نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الاجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجهزة على تطبيقه وفقاً لأحكام القانون ووفقاً للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها¹.

عرفته المادة 3 من القانون 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/25 بأنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، وناجعته، ووضعية خزنته في نهاية السنة.

وانطلاقاً من هذا التعريف يمكن حصر خصائص النظام المحاسبي المالي في ما يلي²:

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من اجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير المحاسبة ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة؛
- ادخال مفهوم القيمة العادلة، والتي تعرض التكلفة التاريخية في عملية تقييم الأصول والخصوم بقيمتها العادلة وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ اقفال الحسابات وذلك بغية معرفة وتقدير جيد لذمة المؤسسة؛

- ادخال مفهوم التحيين والذي يهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن من الأصل على عملية تقييم الأصول والخصوم.

¹ مصطفى لشقر، واقع محاسبة المؤسسات البريدية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مؤسسات بريد الجزائر)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، السنة 2016-2017، ص22.

² غلاب مروان- حويشي رمزي، أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة عينية من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة 2021، ص 17-18.

ولقد جاء في القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25/11/2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ليحدد مفهوم المحاسبة المالية بناء على نص المادة رقم 03 على أن:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف (قوائم) مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، وناجعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص خصائص المحاسبة المالية والتي تتمثل في ما يلي¹:

- هي نظام للمعلومات حيث تركز على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي؛
- هي معلومات يمكن قياسها بناء على معطيات عديدة قابلة للقياس النقدي؛
- تخزين، تصنيف، تسجيل المعلومات المالية؛
- إعداد قوائم مالية في نهاية السنة المالية؛
- قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية، والأداء من خلال جدول حساب النتيجة؛
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يمثّلها.

ثانيا: مبادئ النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات الواجب احترامها والالتزام بها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونيا بمسك محاسبة مالية وفق هذا النظام عند تسجيلات للعمليات والأحداث الاقتصادية وإعداد القوائم المالية وعرضها، حيث يتناول هذا العنصر المبادئ المحاسبية الأساسية المعترف بها عامة، والفرضيات الضمنية لتحضير القوائم المالية والخصائص النوعية لإعدادها والتي نص عليها الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي.

1. الفرضيات الأساسية: إن القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي تعد وتعرض على أساس فرضيتين أساسيتين هما:

- **فرضية محاسبة الالتزام (محاسبة التعهد):** هي المحاسبة التي تأخذ بعين الاعتبار آثار المعاملات من التكاليف والإيرادات المحققة خلال الدورة بغض النظر عن تاريخ تسويتها، بمعنى أن كل العمليات والأحداث يتم

¹ زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مجمع صيدال - وحدة الحراش - 2013.2012)، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمّ محمد بوقرة، بومرداس، السنة -2015-2014، ص 3-4.

تسجيلها عند وقوعها بغض النظر عن أن العملية تم تسديدها أم لا، وتعرض في القوائم المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها.

- **فرضية استمرار الاستغلال** (استمرار العمليات): يجب أن تعد القوائم المالية للمؤسسة على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات قبل تاريخ نشر الحسابات التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب. وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها.

2. المبادئ المحاسبية: يتكون الفكر المحاسبي وإطاره من مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية المعترف بها والتي

- تتبناها المؤسسة في اعداد وعرض القوائم المالية، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي جملة من المبادئ منها:
- **مبدأ الأهمية النسبية**: إن الأهمية النسبية أو المادية تتعلق بمدى أهمية عرض بعض من البيانات المالية أو عدم عرضها أو دمجها تحليلها أو التفصيل في عرضها وذلك رهن أهمية تأثيرها على قيمة المعلومات الواردة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية¹.

- **مبدأ استقلالية الدورات**: تكون نتيجة كل دورة مستقلة عن الدورة التي تسبقها أو تليها، وتنسب الأحداث إلى الدورة الخاصة بها من أعباء وإيرادات ولا تتم أية تسوية لحدث طرأ بعد نهاية الدورة المالية وليس له أي تأثير على أصول وخصوم تلك الدورة، أما إذا كان له تأثير على قدرات مستعملي القوائم المالية، يجب أن يكون موضوع إعلام في الملحق بالقوائم المالية.

- **مبدأ الحيطة والحذر**: هذا المبدأ يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك لتفادي أي تثقل ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، مع شرط أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

والتي من شأنها تعمل على تقليل من النتيجة النهائية للدورة المالية، وإعطاء صورة غير صادقة لنشاط المؤسسة الاقتصادية².

- **مبدأ ديمومة الطرق**: يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم عناصر القوائم المالية وعرض المعلومات، ولا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم.

¹ عبد الستار الكبيسي، المبادئ المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل النشر، عمان 2008، ص 36.

² محمد العيد، من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية مقارنة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN) أمثلة وحالات تطبيقية، بدون طبعة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، السنة 2021، ص 22.

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والايادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عن تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها العادلة.
- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:** ينص هذا المبدأ على أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة مالية ما مطابقة للميزانية الختامية لدورة المالية السابقة.
- **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** بمعنى معالجة العمليات المحاسبية وعرضها ضمن القوائم المالية طبقا لواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك بالشكل القانوني.
- **مبدأ الصورة الصادقة:** يقوم هذا المبدأ على أن القوائم المالية يجب أن تعطي صورة صادقة للوضع المالية للمؤسسة باحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، ويكون بمقدورها تقديم معلومات ذات صلة بالوضع المالي، الأداء والتغيرات في الوضع المالية.
- **مبدأ عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الايرادات، إلا إذا كانت هناك معايير تسمح بإجراء هذه المقاصة، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول الخصوم الأعباء والايادات بالتتابع أو على أساس صافي وهو ما نصت عليه المادة 15 من القانون رقم 07-11.
- **مبدأ الدورة المحاسبية:** ينطلق هذا المبدأ من الحاجة إلى تقييم نشاط المؤسسة لفترة ما، وعليه لا بد من عرض القوائم المالية على الأقل مرة في السنة، كما يمكن أن تمتد فترة النشاط لأكثر من سنة أو تقل عن ذلك. وفي هذه الحالة الاستثنائية يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها، وهو ما نصت عليه المادة رقم 30 من القانون رقم 07-11¹.

¹ الخديم إلهام- بارودي أحلام، معيقات تحديث وتكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، مذكرة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022، الصفحات 31-32-33.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الاجتماعية أهدافها وأهميتها ومجالاتها

قبل التطرق إلى مفهوم المحاسبة الاجتماعية نقدم تعريف بسيط للمسؤولية الاجتماعية : "يعرف على أنها التزام المنظمة بالقوانين وكذلك القيم والمبادئ التي من شأنها تحسين حياة موظفيها وأسرها المجتمع المحلي والعالمي وفق الضوابط الأخلاقية".¹

قد تم تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها نفقة أو نشاط اختياري تطوعي عن طريق الشركة بهدف خيري والذي على ضوئه تعتبر العوائد الحدية أقل من تلك المتاحة من أنشطة بديلة أخرى.²

كما تعرف على أنها: "الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها، على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات".³

أولاً: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومن بينها:

- **المحاسبة الاجتماعية هي:** فرع من فروع المحاسبة يحاول قياس المنافع الاجتماعية التي تقدمها المنظمة والتكاليف التي تتكبدها بهدف استخدامها لتوفير المعلومات التي من شأنها تعزيز لتخصيص المناسب للموارد النادرة لصالح المجتمع.⁴

- **عرفها موبلي:** بأنها القيام بترتيب وقياس وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سلوك القطاع الحكومي والمؤسسات.

- **ما أشار إليه الصان:** أنه مجموعة الأنشطة التي تخص قياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات بعد قياس التكاليف الاجتماعية وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وتلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات حيث برز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل أجزاء تقييم الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة من

¹ الرمضي بن قاعد الصقري، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات - النشأة - المفهوم - المجالات مع تصور استراتيجي للتطبيق بالمنظمات، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2021، ص 42.

² أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، بدون طبعة، الدار الجامعية، رمل الإسكندرية، 2005، ص 6.

³ صالح الحموري - رولا المعايطه، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفية للنشر، عمان - الأردن، 2015، ص 17.

⁴ Tsega Zemen, Seid Mohammed, Efficacy Of Social Accounting Practices On the Financial Performance (Evidence from Ethiopia), College of Business and Economics, Wollo University, Dessis – Ethiopia, 31-5-2019, p 11.

- بالنسبة لغراي عرفها على أنها: إعداد ونشر حساب حول التفاعلات والأنشطة الاجتماعية والبيئية وتفاعلات الموظفين والمجتمع والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين في المنظمة، وعواقب تلك التفاعلات والأنشطة¹.

- تعريف **SEIDLER**: المحاسبة الاجتماعية بأنها تعديل وتطبيق المحاسبة التقليدية لتحليل وحل المشكلات ذات الطبيعة الاجتماعية².

أما جيري وبيركز فإنهما يعرفان محاسبة المسؤولية الاجتماعية: بأنها عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات الصلة بآثار ونشاطات منظمة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة³.

أما بالنسبة للمنظمات والهيئات الدولية فقد عرفتها كما يلي:

- تعريف جمعية الجمع الغربي للمحاسبين القانونيين: المسؤولية الاجتماعية على أنها ذلك السلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم وزيادة الفقر لدى بعض الأقليات الاجتماعية ونشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من عدم قيام المؤسسات بتنفيذ واجباتها اتجاه المجتمع.

- كما عرفتها المقاييس العالمي **iso**: بأنها مسؤولية المؤسسة على الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة وعن الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناقض مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين⁴.

قدم تقرير لجنة محاسبة الأداء الاجتماعي التي أنشأتها جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1976، مفهوماً أوسع للمحاسبة الاجتماعية. وقد عرفها بأنها تشمل المحاسبة وتقييم تأثير برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات⁵.

كما يمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

- هي محاسبة الأفراد عن أداء واجبات محددة.

¹ Abdalnasr Abouzkeh, Rania kamla, **A Critical Perspective on social accounting in banking (the case of social accounting in the Libyan commercial banking sector)**, Requirements for the Degree of Doctor, Philosophy, School of Business Accounting and Finance, University of Dundee, May 2012, p 59.

² Anna Stevenson, Johanna Sundberg, **The legitimacy of social accounting (A case study of SME managers' attitudes and actions)**, Master Thesis, Business Administration, Uppsala University, Spring 2014, p 7.

³ إسماعيل محمود عبد الرحمن، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، السنة 2014، ص 224.

⁴ شيخ عبد القادر، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة 2020-2021، الصفحات 16-17.

⁵ Nabha Mohamed ali, **a survey into social accounting disclosure in published annual financial statements (the case of companies quoted at the nairobi stock exchange nse)**, a management research project submitted in partial fulfillment of requirements for the degree of master, of business and administration (mba), faculty of commerce, university of nairobi, october 1995, p 20.

- هي رقابة على تصرفات الأفراد في إنشاء التكاليف كل في حدود السلطات الممنوحة والمسؤوليات المترتبة عليها.
 - هي أسلوب للمحاسبة عن تكاليف الإيرادات وتقييم الأداء.
 - هي أسلوب (إداري، محاسب) متطور يظهر في تحليله النهائي مدى مساهمة كل عضو من أعضاء الهيكل التنظيمي في رقم الربح أو الخسارة كما يلاحظ تقييم الأداء بالنسبة لكل عضو في ضوء النتائج المحققة.
- نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعمل فقط على محاسبة الأفراد حدود السلطات الممنوحة لهم بدون تحديد نطاق هذه السلطات، أي تفاصيلها وتخصيص السلطة بموجبها وأيضاً يشير التعريف إلى أنها أسلوب للمحاسبة عن التكاليف والإيرادات من خلال مساهمة الأعضاء المكونين للتنظيم في توليد هذه الإيرادات دون النظر إلى الكيفية التي يتم بها تحقيق الإيرادات خلال السلسلة التي يتكون منها التنظيم¹.
- **محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي:** العملية المتعلقة في تحديد متغيرات الأداء الاجتماعي على مستوى المنشأة ومقاييسه واجراءات قياسه بهدف انتاج معلومات مفيدة من أجل تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة، وتوصيل هذه المعلومات إلى الفئات الاجتماعية ذات المصلحة داخل وخارج المنشأة على حد سواء².
- **كما تعرف على أنها:** عقد إلزامي أو صريح يلزم المؤسسات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية إتجاه البيئة التي تعمل بها بالإضافة إلى مسؤولياتها عن الأحداث المالية فلذلك تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور في المحاسبة نظراً للتطور الحديث الحاصل في حجم وقدرات الوحدات الاقتصادية³.
- **كما يمكن تعريفها:** هي رقابة على تصرفات الأفراد في إنشاء التكاليف كل في حدود السلطات الممنوحة له والمسؤوليات المترتبة عليها⁴.

تهدف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى إعداد التقارير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ويكون لها آثار اجتماعية. فمثلاً بيان أثر قرارات المنشأة على تعليم وصحة العاملين بها، وعلى تلوث البيئة، وعلى استهلاك

¹ بالضاوي - صبري علي سالم، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري (دراسة ميدانية على عينة من البنوك في محافظة حضر موت)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، السنة 2017، الصفحات 20-21.

² أحمد سامي عثمان، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة في المجتمع المعاصر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص 149.

³ عباس فاضل جواد، مدى أدراك المصارف التجارية لأهمية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، قسم المحاسبة، كلية شط العرب الجامعة، المجلد 17 العدد 65، حزيران 2022، ص 123.

⁴ جبرائيل جوزيف كحالة - رضوان حلوه حنان، المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر، عمان، السنة 2002، ص 4.

الموارد المستنفذة، وعلى الأمن العام، وعلى المحافظة على حقوق الأفراد والجماعات وعلى غيرها من النواحي الاجتماعية جميعها تقع ضمن إطار المحاسبة عن المسؤوليات الاجتماعية¹.

- ومن خلال ذلك توصلنا إلى صياغة تعريف شامل لمحاسبة المسؤولية كما يلي: هي عبارة عن نظام محاسبي يقوم أساسا على الهيكل التنظيمي للمنشأة الاقتصادية، ويعمل على تخصيص التكاليف والايادات التي يقوم عنها النشاط من خلال تقسيم الوحدة إلى مراكز مسؤولية، والتي يديرها مديرو مراكز تفويض لهم سلطات وصلاحيات لأداء أعمالهم، ويتم محاسبتهم ومسائلتهم عن الأداء من خلال معايير موضوعية مسبقا، لتقويم أداء كل مركز من مراكز المسؤولية والذي يسهم بدوره على تقويم أداء المنشأة ككل.

ثانيا: أهداف المحاسبة الاجتماعية:

- تسعى محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق العديد من الأهداف فمن وجهة نظر جمعية المحاسبة الأمريكية هو تضمين القوائم المالية المنشورة معلومات عن جهود الشركة في حل المشاكل البيئية، من بين هذه الأهداف نذكر:
1. تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية الشركة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح الشركة بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف وهو يرتبط أيضا بوظيفة القياس المحاسبي²؛
 2. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة الداخلية للوحدة. وإنما يتضمن عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية الخارجية والتي لها تأثير على فئات المجتمع³؛
 3. وللوصول بالمحاسبة الاجتماعية واعتبارها نظاما للمعلومات ينبغي أن توفر المعلومات اللازمة لتطبيق أهداف وسياسات الوحدة الاقتصادية، وقياس مدى مشاركتها في تحقيق أهداف المجتمع. لذلك يسعى الهدف الثالث للمحاسبة الاجتماعية إلى توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية وفقا لمعايير معينة تحقق التوازن بين قراء

¹ محمد الفيومي مجّد، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، السنة 2000، ص 227.

² بربوشي صالح- بوشنتوف مولاي مصطفى، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء المالي، مذكرة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر، 2016-2017، ص 26.

³ لحسن رباحي- يوسف شرع، واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية (دراسة حالة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة والمهتمين في مجال المحاسبة)، مجلة اضافات اقتصادية، جامعة غرداية- الجزائر، المجلد 6 العدد 1، مارس 2022، ص 273.

هذه القوائم قدر الإمكان من أجل التأكيد على المساءلة العامة وتسهيل اتخاذ القرارات العامة المتعلقة بالاختيار الاجتماعي والتوزيع الاجتماعي للموارد¹.

4. الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية كأثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد. ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضاً إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي².

ثالثاً: أهمية المحاسبة الاجتماعية:

- ازدادت أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لعدة عوامل، ومن أبرزها:
- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، إذ لم يعد معيار تقييم الأداء للوحدة الاقتصادية هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي للوحدة وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع؛
- المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية للوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي ولاسيما بعد التطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي؛
- تلعب التكاليف الاجتماعية دوراً هاماً في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط الوحدة من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط الوحدة؛
- التركيز الأساسي من قبل المفكرين والدارسين على الجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة عنها³؛
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمنظمة الأعمال ولن يكون ذلك بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع؛
- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين صورة وسمعة المؤسسة لدى المتعاملين ولدى الجمهور؛
- تعمل المسؤولية الاجتماعية على المحافظة على معنويات الموظفين والتزامهم وإنتاجيتهم؛

¹ سمير عبد الغني محمود، المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، السنة 2020، الصفحات 35-36.

² سليمة طبائية، المحاسبة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان- الأردن، السنة 2018، الصفحات 62-63.

³ لوصيف حياة - العياشي زرار، مدى تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية في مؤسسات قطب المحروقات)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة سكيكدة- الجزائر، المجلد 8 العدد 2، 2021، ص 139.

- إن المجتمع من خلال عناصره وفئاته المختلفة يعتبر صاحب الفضل الأول في نجاح المنظمة وتحقيقها للأرباح، فعلى الأقل مراعاة عدالة الاهتمام بهذه العناصر والفئات ليستمر للمنظمة نجاحها وتحافظ على تحقيق أرباحها. وتعتبر هذه الأهمية المكاسب التي تجنيها المؤسسات من برامج المسؤولية الاجتماعية وهي أيضا تعتبر الحجج المؤيدة للممارسة المسؤولية الاجتماعية¹.

رابعاً: مجالات المحاسبة الاجتماعية:

ليس هناك مجال ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة ومجالاتها وتبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة. ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه يمكن دمج بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية والتركيز على عرض أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساساً القياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقارير عنه، وهذه المجالات هي:

1. مجال الموارد الطبيعية والمسافات البيئية: ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمشروع، بحيث

تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية غير وتوجيه البحث عن تقنيات كفؤة، تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد ومن التقليل للهدر والتالف، ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة، واتباع تقنيات كفؤة لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها².

2. مجال الموارد البشرية (العاملين): ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الوحدة الاقتصادية على الأشخاص العاملين

فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهدافها، وعلى هذا الأساس فإن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية في مجال الموارد البشرية تتمثل مجالا داخليا من مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

3. مجال التفاعل مع المجتمع المحلي: إن بقاء الوحدات الاقتصادية واستمرارها على المدى البعيد هو أمر مرهون

بدرجة تفاعلها مع المجتمع والبيئة المحيطة بها، فهي تمثل كيانات اقتصادية اجتماعية، ولذا فإن الهدف من

¹ خالد مسعود- قطاني يونس، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية

نفطال)، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 4.

² عامر حسن علي عفانة، القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقوم كفاءة الأداء المالي للمصارف

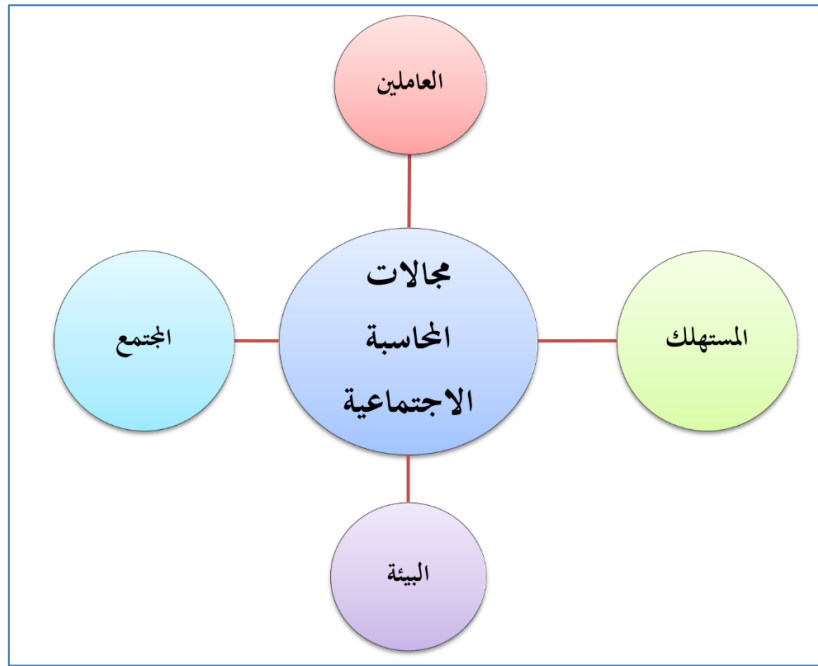
(دراسة ميدانية المصارف الفلسطينية- غزة)، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية،

جمهورية السودان، السنة 2019، ص 117-118.

الأنشطة الاجتماعية هو لأجل تحقيق رفاهية المجتمع والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وبما يؤدي إلى خلق انطباع مقبول للوحدة لدى البيئة المحيطة بها¹.

4. مجال حماية المستهلك: وهي تهتم بالعلاقات مع العملاء وتلبية مطالبهم للمحافظة على السلعة أو الخدمة مثل وضع بيانات على العبوة حول تعريف المنتج وتاريخ الصلاحية ومخاطر الاستخدام². وفي ما يلي عرض الشكل التالي:

الشكل (I-1): مجالات المحاسبة الاجتماعية.



المصدر من إعداد الطلبة بناء على المعلومات النظرية السابقة.

¹ علاء جميل مكط الزحيم، دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة الفادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، تخصص المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 17 العدد 1، السنة 2015، ص 168.

² عباس صباح طالب، قيس مكي خلف، هاله عايد هادي، دور القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم و التقارير المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS، مجلة دنانير، المعهد التقني/ صويرة، الجامعة التقنية الوسطى، العدد 22، ص 924.

المطلب الثالث: نظام المحاسبة الاجتماعية ومزايا تطبيقه.

سنتعرف في هذا المطلب على مفاهيم نظام المحاسبة الاجتماعية وما يميز تطبيقه كما يلي:

أولاً: مفهوم نظام المحاسبة الاجتماعية وخصائصها:

1. مفهوم نظام المحاسبة الاجتماعية:

يمكن تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه (نظام يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية ويتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب وعرض الأحداث والأنشطة ذات العلاقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض الرقابة عليها)¹.

وعليه فإن هذا النظام سيحقق العديد من الأغراض منها:

- قياس الأنشطة الاجتماعية ثم الإفصاح عنها في مجموعة من التقارير والقوائم المالية وتقديمها للجهات التي يمكن أن تستفيد منها بصورة دورية؛

- مساعدة الأجهزة الرقابية في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وبما لا يتعارض مع الهدف العام لها؛

- توفير المعلومات عن أثر نشاط المشروع على البيئة المحيطة وتحديد تكلفة الصيانة والحفاظ على البيئة المحيطة بالوحدة من أضرار عناصر التلوث التي يعكسها نشاط الوحدة؛

- إعداد التقارير لمجلس الإدارة وللجان الاجتماعية لتسهيل مهمتهم في الرقابة على نشاط الوحدة في المجالات البيئية والاجتماعية والتحقق من مدى التزامها لقوانين والتعليمات التي تصدرها²؛

- مما سبق يتضح أن تصميم نظام محاسبي يحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية داخل إطار المفاهيم الأساسية السابق ذكرها، حيث يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية³.

من خلال هذا التعريف يمكننا تقديم تعريف شامل لنظام معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنه:

هو نظام فرعي من نظم المعلومات المحاسبية الذي يهتم بتوفير المعلومات في كل الفترات (التاريخية والحاضرة والمستقبلية) حيث تكون تلك المعلومات خاصة بالجانب الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، وتوصيلها للأطراف

¹ محمد موسى أحمد عباس، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية (دراسة ميدانية على شركة أسمنت عطرة المحدودة وشركة أسمنت السلام)، شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، جامعة شندى، مايو 2016، ص 38-39.

² سعدي عبد الحق، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء العاملين (دراسة حالة مديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك وكالة بكرة)، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بكرة، 2022-2023، ص 44.

³ محمد فلاح، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، السنة 2019، ص 199.

المستفيدة والتي يهمها أمر تلك المعلومات - معلومات المسؤولية الاجتماعية - بالدرجة الأولى و، سواء كانت الأطراف الداخلية أو الخارجية، وذلك بهدف اتخاذ قراراتهم المناسبة.

2. خصائص نظام المحاسبة الاجتماعية:

إن نظام المعلومات المحاسبية في المنظمة يتكون من نظم فرعية عدة ترتبط ببعضها البعض في شكل تكاملي وذلك حسب علاقة كل نظام بالآخر لتشكيل مجملها النظام المحاسبي، ويعد نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد النظم الفرعية الذي يتكون منه نظام المحاسبة، ونظرا لاختلاف طبيعة المسؤولية الاجتماعية عن الأحداث والعمليات الأخرى في المنظمة فإنه يتصف بخصائص عدة وهي كالآتي¹:

- إن نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية مصمم على أساس أن أغلبية أنشطة المنظمة قابلة للقياس إحصائيا ويمكن التعبير عنها بالطرائق الكمية؛

- تتركز محاسبة المسؤولية الاجتماعية على نظام ادارة المسؤولية الاجتماعية في المنظمة من خلال منظور نقدي وتحديد وقياس الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والادارة والمراقبة واعادة التقييم للمسؤوليات الاجتماعية للمنظمات بهدف تحديد ما إذا كان نظام المسؤولية الاجتماعية في المنظمة يعمل بشكل فاعل، ويمتد دورها ليشمل تقييم معلومات التغذية العكسية، وذلك لتحسين أنشطة الادارة ما يساعد في تخفيض مخاطر المسؤولية الاجتماعية؛

- تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية أداة تدعم كل نوع من الأنشطة والجهود المبذولة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: مكونات نظام المحاسبة الاجتماعية:

يحقق تصميم نظام محاسبي أهداف المحاسبة عن المسؤولية من خلال التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الانتاجية، هي كالتالي²:

1. أطراف مستفيدة من داخل المجتمع:

الأطراف الخارجية التي تربطهم علاقة متبادلة مع المشاريع الاقتصادية المحيطة، ومن أمثلة هذه الأطراف المستفيدة من أنشطة المشاريع كالعاملين والمستهلكين، وغيرهم من شرائح المجتمع الذين يستفيدون من هذه الأنشطة التي تتم من خلال عمليات التبادل في السوق، وهذا ما يميز العملية الاجتماعية أن لها آثار خارجية على المجتمع.

2. تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية:

¹ أكرم الشارف الجالي دخان، إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة (دراسة استكشافية)، شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، السنة 2022، ص 43.

² أكرم الشارف الجالي دخان، مرجع سبق ذكره، ص 40.

تنقسم التأثيرات العملية الاجتماعية إلى تطبيق السياسات الإدارية للمشروع والتقدم التكنولوجي على المستهلكين، ومن الأمثلة المرتبطة بالتقدم التكنولوجي تحقيق الأمان، والاستخدام الأمثل للمنتج أو تحسين كفاءته أو جودة خدمة المنتج، ومن الأمثلة المرتبطة بالسياسات الإدارية على المستهلكين: بيان صدق الإعلانات الموجه للجمهور والاستجابة لاحتياجات المستهلك.

3. استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية إنتاجية لا سيما أن هذه العمليات لا تخضع لاختبارات السوق.

ثالثاً: المبادئ والفروض الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يقوم النظام على أربعة فروض أساسية وهي كالتالي:

- إن على المشروع التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وهو يقبل تحمل هذه الالتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.
- تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى وبشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
- لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي يستنفذها المشروع في نشاطه التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المشروع تعويض المجتمع عما يستنفذه منها.
- للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المشروع لمسؤولياته تجاهه، وذلك من خلال الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.
- نرى أن مبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساعد على تطبيق وتنفيذ النظام والاستفادة منه من قبل جميع الأطراف بما يحقق الأهداف المرجوة منه.

رابعاً: خطوات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركة بإتباع الخطوات التالية:¹

- دراسة النظام الإداري والمستويات الإدارية وتحديد احتياجات كل منها لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء؛
- تحديد مراكز اتخاذ القرارات في الشركة، وسلطة كل منها في التأثير على مستويات الأداء المختلفة، وتعد هذه بمثابة مراكز مسؤولية التي يصمم نظام محاسبة المسؤولية على أساسها؛

¹ أحمد سلامة التتر، دور الموازنة في تطبيق محاسبة المسؤولية وتعزيز كفاءة القرارات الإدارية وتقييم أدائها (دراسة تطبيقية على مؤسسات شبكة الألفى الإعلامية)، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، الصفحات 45-46.

- حصر عناصر التكاليف والإيرادات والاستثمارات، التي يمكن لكل مركز من مراكز المسؤولية أو مراكز اتخاذ القرارات التحكم في مقرها والتي تعد بالتالي خاضعة لسلطة مركز المسؤولية ومن ثم يعد مسؤولاً عنها¹؛
 - تفصيل الخطط على أساس مراكز المسؤولية بحيث يتحدد الهدف المرغوب تحقيقه في كل مركز منها وتحدد معايير الأداء الواجب على المركز الاهتمام بها بصدد تنفيذ خطته المستهدفة ثم وضع الموازنة لكل مركز بحيث تستخدم هذه الموازنة لقياس الأداء والانجاز لمدير هذا المركز أو للمدير نفسه؛
 - وضع نظام محاسبي يمكن بواسطته تجميع البيانات عن الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية؛
 - إعداد تقارير الأداء على أساس هرمي بحيث تتدفق التقارير من أسفل إلى أعلى وبالقدر المناسب من التفصيل على كل مستوى من المستويات التنظيمية وتتضمن هذه التقارير مقارنة بين البيانات الفعلية والبيانات المقدرة والانحرافات غير المفصلة لكل مركز مسؤولية ويتم دراسة هذه الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ القرارات لمعالجتها.
- وتجدر الإشارة إلى أن نظام محاسبة المسؤولية الذي يتلاءم مع التنظيم الإداري لمؤسسة معينة قد لا يتلاءم مع احتياجات مؤسسة أخرى لاختلاف التنظيم لهذه المؤسسة، كما أن العمليات الإنتاجية ذاتها تختلف من مؤسسة لأخرى وعليه ينبغي أن يتم تصميم نظام محاسبة المسؤولية لأي مؤسسة بشكل يتفق مع التنظيم الإداري لهذه المؤسسة².

خامساً: مزايا تطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية:

- وهي عبارة عن مجموعة من الفوائد والمزايا نتيجة تطبيق نظم الإدارة ومحاسبة التكاليف والموازنات التخطيطية والتقارير ولتمكين أقل المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي من الرقابة على التكاليف والإيرادات، والتي تتحقق نتيجة التطبيق الأمثل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية³:
- توضح للإدارة المشرفين المناسبين لتولي مراكز ومسؤوليات أكبر.
 - تمكن المستويات الإدارية المختلفة في التنظيم من التعرف على مسؤولياتهم والعناية بها.
 - خلق الشعور بالوعي التكاليفي عند أقل مستويات الإشراف في التنظيم نظراً لأن كثيراً من البنود التكاليفية يمكن للمستويات الدنيا أن تكون في موقف أحسن للرقابة عليها.

¹ أحمد سلامة التتر، مرجع سبق ذكره، الصفحات 45-46.

² خالد مسعود - قطاني يونس، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية نيفال)، شهادة الماستر، تخصص العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، الصفحات 15-16.

³ سعيد محمد نعيمات - فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء وجامعة البلقاء التطبيقية، بغداد، العدد الثامن والعشرون، السنة 2011، ص 321.

- تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المختلفة حول مفهوم تحليل التكلفة والربح أو الشراء أو الصنع الاستمرار في تشغيل المركز أو الاستغناء عنه أو شراء خدماته من الخارج.
- إمكانية الرقابة على مختلف العمليات وبنود التكاليف والإيرادات وذلك بإلقاء الضوء على الانحرافات مما يمكن من اتخاذ الإجراء المصحح المناسب.
- تؤدي إلى المساعدة في وضع نظم المكافآت والحوافز والأجور.
- تؤدي إلى المساعدة في اكتشاف الشخصيات الصالحة لقيادة وتفويض السلطات والمسؤوليات.
- نتيجة لتوفر الكثير من المعلومات التالية والكمية مما يتولد لدى المستويات الإدارية المختلفة بالتنظيم الرغبة في الفحص والتحليل حيث تقارن تكلفة المنتج في كل مركز من المراكز فيما بين فترة وأخرى وتكوين رأي الإدارة عن نجاح أو فشل المشرف على المركز في نفقاته وزيادة إنتاجيته وتحقيقه لأهداف المرسومة مقدما.¹

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

من أبرز أهداف المسؤولية الاجتماعية توفير المعلومات، واعداد التقارير الاجتماعية، والتي من شأنها تعكس مدى التزام المنشأة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي دون معوقات داخلية أو خارجية تؤثر على شمولية الإفصاح وتكامله للوصول إلى الهدف من اعداده، وهو استفادة كافة المستخدمين والمهتمين به باتخاذ القرارات الصائبة في عمليات الاستثمار، وكذلك استخدام القياس المناسب لقياس التكاليف الاجتماعية للمنشأة بشكل دقيق، واتباع المعايير المستخدمة في تحديد التكاليف لأنشطتها الاجتماعية للوصول إلى القياس الصحيح.

المطلب الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى القياس المحاسبي بكل جوانبه:

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يشير مصطلح القياس عموماً إلى تخصيص أرقام لأشياء أو أحداث تأسيساً على قواعد معينة.² يعتبر القياس جوهر المحاسبة نظرياً وعلمياً، حيث تم وضع مفهوم القياس المحاسبي من قبل العديد من الباحثين والمنظمات المهنية، فقد عرفته لجنة معايير المحاسبة الدولية في عرضها لإطار عملية إعداد القوائم المالية بأنه³:

¹ سعيد مخلد نعيمات - فارس جميل الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 321.

² أمين السيد أحمد لطفي، القياس والإفصاح والتقارير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، بدون طبعة، الدار الجامعية، رمل الإسكندرية، 2007، ص 30.

³ أحمد منار أحمد أبو جزر، مدى تطبيق البنوك الإسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، درجة الماجستير، تخصص برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018، الصفحات 40-41.

"عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس".

بينما عرفها (campell) بأنها "مقابلة الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة".

أما فيما يخص تعريف القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي فنجد أنه "التعبير الكمي والنقدي عن النشاطات ذات المضمون الاجتماعي والتي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية وتحديد آثارها على القوائم المالية، والتعبير بمقاييس غير كمية بالنسبة للنشاطات التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية، بالاستناد إلى معلومات تاريخية ومستقبلية ووفق المبادئ المحاسبية والتشريعات القانونية والأعراف السائدة".

ثانياً: أساليب القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يتوقف اختيار أسلوب القياس المتبع في عملية القياس المحاسبية على أغراض هذه العملية، وتنحصر أساليب القياس المحاسبية في ثلاثة أنواع بشكل عام كالتالي:¹

1. أساليب قياس أساسية أو مباشرة.
 2. أساليب قياس مشتقة.
 3. أساليب قياس تحكمية.
- **أساليب قياس أساسية أو مباشرة:** باستخدام هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب والمبنية أصلاً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس. ويتبع أسلوب القياس المباشر مثلاً في قياس تكلفة آلة وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء.
- **أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة:** عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة. وقد ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب الغير مباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية

¹ محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2009، الصفحات 48-49.

تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الحساب والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة. وفي مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة، تعد القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير مباشرة، بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة. مثال على ذلك إذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين، فحينئذ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية إلا باتباع أسلوب القياس الغير مباشر، إذ بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب القياس الأولي أو المباشر، تحدد بعد ذلك بأسلوب غير مباشر قيمتها الإجمالية.

- **أساليب القياس التحكيمية:** تشبه هذه الأساليب في اجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير مباشرة، ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في أنه بينما توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير مباشرة، فإن أساليب القياس التحكيمية تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس ومثال ذلك: تقدير المنافع الاجتماعية الناتجة عن إزالة التلوث بمياه البحر بالنسبة لسكان الساحل أو تقدير تكاليف تلوث الهواء من خلال قيام المصانع بأنشطتها الاقتصادية، وتكون أساليب القياس تحكيمية إذا لم توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، وذلك لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس، يمثل فعلا القيمة الفعلية للخاصية محل القياس¹.

ثالثا: معايير قياس الأداء الاجتماعي ومؤشراته:

1. معايير قياس الأداء الاجتماعي:

المعايير الاجتماعية المقترحة حسب المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963 ونشرت في عام 1966 هي:

- **معيار الصلاحية:** حيث أن لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية والأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقة تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

¹ محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، الصفحات 48-49.

- **مقياس الخلو من التمييز:** يتبلور موضوع هذا المقياس في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد، وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التمييز واضحاً، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.
- **مقياس السببية:** مضمون هذا المقياس يكمن في ضرورة تبيان أسباب التحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية، حت يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية في نشاط المؤسسة.
- **مقياس التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقابل هذا المقياس (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد، إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المقياس لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقبالية للمقارنة.
- **مقياس العائد الاجتماعي:** ويمكن أن يحل هذا المقياس في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية الغير قابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.
- **مقياس مقابلة العوائد الاجتماعية بتكاليف المسببة لها:** يقابل هذا المقياس (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس للعائد الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية¹.

2. مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي:

وهناك أربع مؤشرات أساسية وهي كالتالي:

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالتزام توفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاتمام بحالاتهم الهيئة المعنية وتكوينهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

¹ يوسف بوخلخال، معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، عنوان المدخلة المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، ص4.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة لخدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتكوين وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين¹.

رابعاً: قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الاجتماعية:

قسمنا هذا الجزء إلى متغيرين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية لتعرف على كل من المفهومين:

1. قياس ومعالجة التكاليف الاجتماعية:

- **أساس قياس التكاليف الاجتماعية:** إن تحقيق هذا المطلب في عملية قياس التكاليف الاجتماعية لمنشآت الأعمال لا يعد أمراً سهلاً المنال. فعدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية، حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف يعد مشكلة في حد ذاتها ينبغي حلها قبل البحث عن الأساس المناسب للقياس، فكما هو معلوم هناك وجهتان لتعريف التكاليف الاجتماعية، تمثل الأولى وجهة النظر المحاسبية في حين تمثل الثانية وجهة النظر الاقتصادية.

فمن وجهة النظر المحاسبية، فإن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنشآت ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، وتتصف هذه التكاليف عادة بعدم حصول المنشأة على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابلها فالتكاليف الاجتماعية طبقاً لوجهة النظر هذه تمثل المبالغ التي تم إنفاقها نتيجة لالتزام المنشأة ببعض المسؤوليات

¹ شرقي زكرياء، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية استخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة "ABC" (دراسة حالة مؤسسة PROLIPO للإنتاج المواد الدسمة عين مليلة)، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، الصفحات 5-6.

الاجتماعية اختياريا أو تطبيقيا لقوانين الدولة. ومن الواضح أن الاخذ بهذا المفهوم سيؤدي إلى اعتماد أساس التكلفة الفعلية في القياس. أما من وجهة النظر الاقتصادية، فإن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة لممارسة المنشأة لنشاطها الاقتصادي، فقط يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو تشويه الجمال البيئي. أي أن التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ألقيت على عاتق المجتمع نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية الخارجية، فتلوث الهواء في المنطقة التي تقع فيها المنشأة يؤثر في صحة المواطنين المقيمين في هذه المنطقة، ويترتب عليه تكلفة اجتماعية يقع عبئها على المجتمع وبذلك فهي تمثل قيمة ما يضحى به المجتمع من سلع وخدمات للإنتاج مجموعة من السلع والخدمات، وعليه فإن تبني هذا المفهوم سيؤدي إلى اعتماد أساس تكلفة الفرصة البديلة بدلا من أساس التكلفة الفعلية.

- المعالجة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية: تباين الرأي المحاسبي بخصوص معالجة التكاليف الاجتماعية، شأنه في ذلك شأن تباينه في تحديد أساس لقياس هذه التكاليف. فهناك من ينادي بضرورة التفرقة بين التكاليف الاجتماعية التي يترتب عليها خدمة للمنشأة، وبين تكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة المحيطة بالمنشأة، أو المجتمع ككل. ويقترح معالجة النوع الأول على أنها عبء على الأرباح، ومعالجة النوع الثاني على أنها توزيع للأرباح، وذلك على أساس أن التكاليف التي يترتب عليها خدمة للمنشأة، تستهدف أساسا لتحسين الإنتاجية أو زيادتها أو زيادة درجة رضا وولاء العاملين أو زيادة ولاء العملاء... الخ. أي أنها تستهدف تحقيق الإيراد أو تحسينه، وبالتالي فلا بد من تحميلها عليه. بينما التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة أو المجتمع لأسباب تنجم عن أعمال المنشأة، فهي تكاليف لا علاقة لها بتحقيق الإيراد، فالإيراد يتحقق من التكاليف المستنفذة التي تنجم عنها منفعة للمنشأة. وعليه فإنه يجب اعتبارها توزيعا للربح وليس عبئا عليه. وخلافا لهذا الرأي فهناك من يرى أن كافة بنود التكاليف الاجتماعية دون تمييز هي تخصيص للربح، يرتفع إلى مستوى توزيع الأرباح.

وخلافا للرأيين السابقين، حيث يعتقد أن كافة بنود التكاليف الاجتماعية، يجب أن تعالج على أنها عبء على الأرباح وليست توزيعا له. فالنشاط الاجتماعي الذي تؤديه المنشأة داخليا لا جدال فيه، فكما أشار الرأي الأول أن المنشأة تقوم بأدائها بهدف تحقيق الإيراد أو تحسينه، وبالتالي فإن تكلفته تعد عبئا على الربح بطبيعتها، أما النشاط الاجتماعي الذي يترتب عليه خدمة للمجتمع. وإن كانت علاقته بتحقيق الإيراد غير واضحة، إلا أنه بلا شك يؤثر في تحسينه عن طريق تحقيق مفهوم مقبول للمنشأة اجتماعيا، وما يترتب على ذلك من زيادة التعامل معها، وما ينتج عن ذلك من زيادة الإيراد وبذلك فهي عبء على الأرباح وليس توزيعا للأرباح بأي حال من الأحوال¹.

¹ مؤيد الفضل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، السنة 2002، الصفحات 177-178.

يجب أن يشمل قياس التكاليف الاجتماعية على ما يلي:

● **المبالغ التي تدفعها الوحدة الاقتصادية:** للجهات الحكومية، ولا توجد مشكلة في قياس هذا النوع من التكلفة لأنه يمثل في الأصل مبالغ نقدية معروفة بدقة.

● **المبالغ التي تتحملها المنشأة اختياريًا:** ولا يتعلق بنشاطها الاقتصادي وتشمل قياس تكلفة الأصول التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهدافها الاجتماعية، كإقامة استراحات العمال ومحطات تنقية المياه وإنشاء الملاعب والكافتيريا وغيرها حيث تقاس تكلفة هذه الأصول بالتكلفة التاريخية ويتم في كل سنة مالية حساب قسط الإهلاك المتعلق بها.

● **الأضرار التي يتحملها المجتمع:** هناك صعوبة في قياس الأضرار التي يتحملها وتنشأ المشكلة في كيفية خضوع هذه الأضرار للقياس الكمي وكيفية ترجمته إلى قيم نقدية فهناك صعوبة كبيرة في القياس المباشر للأضرار لذلك يتم اللجوء إلى طرق غير مباشرة للتعبير عن الأضرار نقديًا ومن هذه الطرق: قياس تكلفة منع الحدوث الأضرار الاجتماعية، تكاليف التصحيح¹.

■ **الطريقة الأولى قياس تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية:** حيث إن التكلفة الاجتماعية، هي قيمة الأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المشروع بأنشطته الاقتصادية. وقد يكون من الصعب أو غير العملي تحديد قيمة هذه الأضرار، ومن ثم يجيئ اللجوء إلى أسلوب بديل يمكننا من تحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة. ويمكن القول إن التكلفة الاجتماعية التي يمكن قياسها على مستوى المشروع هي تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية أي تكاليف المنع، ففي مجال التلوث البيئي تكون التكاليف الاجتماعية معادلة تقريبًا لتكاليف منع التلوث. ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أنه كلما قامت الشركة بالإففاق على منع التلوث، انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع، وكانت تكاليف المنع أقرب للتكاليف الاجتماعية (قيمة الأضرار) المترتبة على الأنشطة الاقتصادية للمشروع. ومع ذلك فإن الافتراض بوجود علاقة عكسية بين قيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع وتكاليف المنع ليس صحيحًا في جميع الحالات، فإنفاق مبلغ ضئيل نسبيًا قد يمنع أضرارًا اجتماعية ذات قيمة كبيرة نسبيًا، ثم إن التكاليف التي ينفقها المشروع لمنع حدوث الأضرار الاجتماعية لا تكون عادة مساوية قيمة هذه الأضرار، ومع ذلك فإن تكلفة المنع تمثل أفضل رقم تقريبي لقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع، أي أفضل رقم بديل للتكاليف الاجتماعية الصحيحة.

¹ علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للنشر، غزة، 2011، ص 286-287.

■ **الطريقة الثانية تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه (تكاليف التصحيح):** وهي تكاليف تقريبية أخرى بديلة للتكاليف الاجتماعية، وهي المبالغ التي يقوم المشروع بإنفاقها سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريبا، أم لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي التي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمشروع. فمثلا إن التكاليف الاجتماعية المترتبة على شركة الأسمدة الناجمة عن تلوث بحيرة مجاورة للشركة الأسمدة، تتمثل في التكاليف التي تتحملها الشركة في سبيل تطهير هذه البحيرة لإعادة حالتها إلى ما كانت عليه قبل التلوث¹.

2. المنافع الاجتماعية:

يعتبر قياس المنافع الاجتماعية المشكلة الجوهرية التي تواجه الإفصاح الشامل عن نشاط المسؤولية الاجتماعية، لذا سنتطرق فيما يلي إلى تحديد مفهوم المنافع الاجتماعية ثم كيفية قياسها.

- مفهوم المنافع الاجتماعية:

● **تعرف المنفعة الاجتماعية بأنها:** الميزة أو المزايا التي يحصل عليها المجتمع - على شكل القيمة المضافة للمجتمع - نتيجة مزاولة المؤسسة لأنشطتها الاجتماعية. أي يمكن القول أن المنافع الاجتماعية هي تلك التكاليف الاجتماعية التي قامت المؤسسة بالتضحية بها من أجل تحقيق فوائد تعود في معظمها لأطراف خارجية، فزيادة مهارة العاملين في المؤسسة من خلال التدريب الذي تبنته المؤسسة، زيادة قدرة المعاقين على العيش الكريم من خلال برامج المؤسسة لتوظيفهم، تمتع الفقراء والمحتاجين بالمال اللازم لهم لكفائتهم عن السؤال والمدفوع من قبل المؤسسة، إزالة التلوث الناتج عن نشاط المؤسسة كلها من المنافع الاجتماعية والتي هيا بالأساس ناتجة عن التكاليف الاجتماعية التي تمت التضحية بها.

يمكن التمييز بين نوعين من المنافع الاجتماعية:

- **منافع اجتماعية منافع داخلية** هي ما تحصل عليه منظمات الأعمال من خلال أنشطتها الاجتماعية وهي لا تتصف بالكمية ولا يمكن قياسها نقدا مثل المستوى الثقافي.
- **منافع اجتماعية خارجية** فهي منافع التي تعود بالفائدة على الجهات الخارجية، يعتبر قياسها أكثر أهمية وذلك لسهولة قياسها وتميزها بالموضوعية في القياس والتي لاقت قبول عام من قبل الجهات المعنية بالمحاسبة².

- قياس المنافع الاجتماعية:

¹ حسين القاضي - مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، بدون طبعة، منشورات جامعة دمشق، 2012-2013، الصفحات 194-195.

² قريو أسماء، التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال (دراسة حالة بعض منظمات الأعمال الجزائرية)، شهادة دكتوراه، التخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 72.

قياس المنافع الاجتماعية يعد المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أن العديد من هذه المنافع يصعب قياسها نقدياً. فمثلاً كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من نشاط البحث والتطوير أو نتيجة لقيام المؤسسة بمجهودات للحد من تلوث البيئة الناتج عن ممارسة نشاطها، وكيف يمكن تقدير قيمة نقدية للإضافات الجمالية والصحية الناتجة عن قيام المؤسسة بتشجير وتحسين المنطقة المحيطة بها، ومع أن معظم المنافع تتحقق لأطراف خارج المؤسسة فإن بعض المنافع قد تتحقق نتيجة قيام المؤسسة بالأنشطة التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية وتعود على المؤسسة بالذات بشكل جزئي كتحقيق انطباع حسن عن المؤسسة لدى الجمهور، ولا شك أن تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق.

إن قياس هذا العائد يتطلب بالضرورة اللجوء إلى طرق تحكيمية تخضع للتقدير الشخصي إلى حد كبير، فأساليب القياس المحاسبي في هذا المجال لا تزال في بداية الطريق ولم تتطور بعد للدرجة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج متكامل للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، وقياس المنافع أو الفوائد الاجتماعية.

ونظراً لصعوبة قياس هذا العائد رأى العديد من الباحثين عدم الأخذ بالعائد الاجتماعي لتجنب مشاكل القياس واللجوء إلى التقدير والطرق التحكيمية، إلا أنه ليس من العدل الحكم على المؤسسة الاقتصادية من خلال التكاليف الاجتماعية التي تسببها وإهمال المنافع الاجتماعية لهذه المؤسسة لأنه في كثير من الأحيان قد تكون المنافع الاجتماعية أكبر بكثير من التكاليف الاجتماعية، وبالتالي فإن إهمال المنافع الاجتماعية قد يؤدي إلى إظهار هذه المؤسسة بصورة أسوأ مما هي عليه ولا سيما عند مقارنتها مع مؤسسة اقتصادية أخرى تسبب تكاليف اجتماعية أقل إلا أنه ليس لها منافع اجتماعية أو لها منافع اجتماعية أقل. وبالتالي يجب إجراء المحاولات والأبحاث لإيجاد طرق لقياس المنافع الاجتماعية، وألا تكون صعوبة قياسها مبرراً لإهمالها.

يتم قياس المنافع الاجتماعية بتقسيمها إلى قسمين:

1. قياس المنافع الاجتماعية المباشرة

المنافع الاجتماعية المباشرة تقابل التكاليف الاجتماعية المباشرة، حيث أن ما تنفقه المؤسسة من تكاليف اجتماعية مباشرة يترتب عنها منافع اجتماعية مباشرة، حيث يمكن تقسيم هذه المنافع إلى نوعين:

- **منافع داخلية (منافع خاصة بالعاملين):** وهي منافع اجتماعية يستفيد منها بصفة أساسية العاملون بالمؤسسة كإجراءات تدريب العاملين والمزايا العينية المقدمة لهم والمعالجة الهيئية المعنية وغيرها.
- **منافع خارجية:**

تنقسم إلى قسمين:

- **منافع خاصة بالمجتمع:** هي منافع اجتماعية يستفيد منها المجتمع بصفة عامة كالمساهمة في نشر الثقافة والتعليم من خلال إنشاء المدارس والجامعات أو تدريب وتوظيف المعوقين أو حل مشاكل السكن في المدن وغيرها.
- **منافع خاصة بالمنتج:** وهي منافع ناتجة عن تحسين نوعية المنتج كتوفير الأمان بالمنتج، العناية في التغليف وتحقيق درجة من الإشباع للمستهلك... وغيرها.

يمكن قياس المنافع الاجتماعية بصورة مباشرة من خلال ما تنفقه المؤسسة الاقتصادية على هذه المجالات، ما يؤخذ على هذا القياس أن قيمة المنافع الاجتماعية قد لا تعادل ما تنفقه المؤسسة الاقتصادية لأن اتفاق مبلغ كبير قد لا يؤدي إلى منفعة اجتماعية كبيرة، والعكس فقد يؤدي اتفاق مبلغ صغير إلى منفعة اجتماعية كبيرة، إلا أن إعطاء قيم نقدية تقريبية لهذه المنافع بحيث تعبر أقرب ما يمكن عن الواقع أفضل من إهمالها.

2. قياس المنافع الاجتماعية غير المباشرة:

يعتبر قياس المنافع بصورة مباشرة أمرا صعبا، فكيف يمكن إعطاء قيمة نقدية للإضافات الجمالية والصحية الناجمة عن تشجير المنطقة المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية وكيف يمكن تقدير قيمة للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من نشاط البحث والتطوير لاشك أن هذا يتطلب اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي بشكل كبير مما يؤدي إلى جعل القياس غير موضوعي ولا يمكن الاعتماد عليه.

في التحليل والمقارنة بين المؤسسات. لذلك يمكن الاعتماد على مقاييس كمية غير نقدية أو غير كمية لقياس هذه المنافع وهذا أفضل من إغفالها لأنه قد يكون لها أهمية كبيرة وأغفالها يؤدي إلى جعل المقارنة بين المؤسسات الاقتصادية غير عادلة، ولا سيما عند المقارنة بين مؤسستين اقتصاديتين تقدم إحداها منافع اجتماعية مباشرة والأخرى تقدم منافع اجتماعية غير مباشرة قد تكون أكثر أهمية من المنافع الاجتماعية المباشرة، فإذا أهملنا المنافع الاجتماعية غير المباشرة ستظهر المؤسسة الأولى أفضل من المؤسسة الثانية، وقد يكون الواقع مخالفا لذلك مما يؤدي إلى نتائج مضللة¹.

خامسا: مشاكل وصعوبات قياس الأداء الاجتماعي:

تتمثل أهم مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي في:

¹ حسناء مشري، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف)، شهادة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014، الصفحات 223-226.

1. مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المنظمة: تكمن هذه المشكلة في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث هناك وجهتي نظر متعارضتين، الأولى اقتصادية والثانية محاسبية، فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في المساوئ التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها، كالتلوث الناتج عن النواتج الكيميائية أو دخان المصانع أو أية مواد ضارة أخرى، وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المنظمة. في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي ينفقها التنظيم ولا يتطلبها نشاطه الاقتصادي فضلا من عدم حصول المنظمة على أية منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها نتيجة لالتزام المنظمة ببعض المسؤوليات الاجتماعية لقوانين تفرضها الحكومة ونلاحظ هنا بأن الرأي الثاني أي الرأي المحاسبي لا بد منه في حالة ممارسة المحاسبة الاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية.

2. مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المنظمة: تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعادا أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج التنظيم المستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المنظمة، هذا فضلا عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسه نقديا بصورة مباشرة، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي، الأمر الذي يقلل درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير.

3. مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي: تواجه شركات الأعمال الكثير من الصعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاجتماعية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المعزز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس، فمثلا التكاليف الاجتماعية الخاصة بمساهمات وتبرعات الشركة للمؤسسات الثقافية والتعليمية في المجتمع، وتكاليف برامج محو الأمية لأفراد المجتمع تساهم في ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع، إلا أن منافع وعوائد تلك التكاليف لا يمكن قياسها على المدى القصير. ولهذا فإن أهم مشاكل التقرير المحاسبي للنشاط الاجتماعي تتبلور في مشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي ومشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي وصولا إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية.

يرى الباحث بناء على ما تقدم، ضرورة أن يتم النظر إلى الالتزامات الاجتماعية للوحدة من زاوية غير الزاوية التي يعتاد المحاسبون أن ينظروا إلى التكاليف والمنافع من خلالها وأن تتولى كل من الجامعات والمنظمات المحاسبية المهنية تطوير مهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات لدراسة إمكانية القياس والإفصاح المحاسبي عن الالتزامات

الاجتماعية، واقتراح حلول ووضع المعالجات للمشاكل والمعوقات التي تواجه المحاسبين للنهوض بواقع المحاسبة على النحو الذي يمكنها من الخروج من نطاق الالتزامات الاقتصادية التقليدية إلى نطاق أوسع يشمل الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية¹.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الإفصاح المحاسبي بكل عناصره

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يقصد بالإفصاح في اللغة الكشف عن الشيء وبيانه، أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر التقارير المالية للشركة جميع المعلومات والحقائق المالية، وذلك بإتباع سياسة الوضوح والشفافية، لمساعدة متخذي القرارات وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة².

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: مجموعة من المعلومات المالية التي تتميز بمجموعة من الخصائص، الملائمة، الشفافية، القابلية للمقارنة، الحياد، الشمولية، وتقوم بعرضها في شكل منظم إلى مختلف المستفيدين منها خلال فترات زمنية محددة³.

الإفصاح المحاسبي بشكل عام: هو أن يتم الإفصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لمستخدميها فهو تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الملائمة المؤثرة على الربح والمركز المالي وتعتبر القوائم المالية العمود الفقري للإفصاح حيث يراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة مثل التبويب والتوحيد والمقارنة والمذكرات والإيضاحات الإرشادية⁴.

هناك العديد من التعاريف لإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

¹ يوسف هارون خميس مجّد، دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمنشآت الأعمال (دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة)، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السنة 2015، الصفحات 97-98.

² سليمان بن عبد الله بن مجّد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية السعودية (دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات)، درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة 2015، ص 80.

³ زينة بن فرج- عز الدين الزواوي، واقع تطبيق المحاسبة الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية اتصالات الجزائر (المديرية العملية برج بوعريبرج نموذجاً)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1- الجزائر، العدد 1- المجلد 21، ديسمبر 2021، ص 149.

⁴ نوفان حامد مجّد العليمات، العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات الصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير، محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل اليمن، السنة 2008، ص 33.

"عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات الجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدم القوائم من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"¹.

"انتهاج سياسة الوضوح الكامل وإظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المنشأة الاجتماعية لمختلف أصحاب المصالح بالاعتماد على مجموعة من الأساليب في صلب القوائم المالية، لتوصيل المعلومات عن أثر نشاط المنشأة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للمنشأة".

"عملية إيصال المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة"²

ثانيا: أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

نظرا لكون المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حديثة النشأة، فإنه لا يوجد فصل في نوع الأسلوب الواجب اعتماده للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يوجد أسلوبين:

1. أسلوب الفصل بين التقارير المالية والاجتماعية: يرى أصحاب هذا الأسلوب بأن طبيعة عناصر التكاليف والعوائد الاجتماعية التي يتم قياسها، توجب الإفصاح عنها في القوائم خاصة بها، منفصلة تماما عن القوائم المالية.

2. أسلوب الدمج بين التقارير المالية والاجتماعية: يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن الهدف الرئيسي من مسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو إعطاء صورة كاملة عن أداء المؤسسة، الأمر الذي يستوجب عرض المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد، أي أن المعلومات الاجتماعية تكون جزءا من المعلومات المالية. يرى الباحث أن اتباع أسلوب الفصل في التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، هو الأنسب، كونه توجد عدة عناصر تصنف على أنها اجتماعية واقتصادية في الوقت نفسه، وإذا تم إدراجها في تقارير مدمجة، فإنه سيتم تسجيلها ضمن العناصر الاقتصادية، وبالتالي لن تظهر بين العناصر الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى إخفاء جزء من الجهود التي تبذلها المؤسسة في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية.

¹ عبد الحق سعدي وآخرون، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، جامعة لونييسي علي - البليدة 1 الجزائر، المركز الجامعي أفلو، العدد 2- المجلد 2، 2020/12/31، ص 27.

² عبد السادة صالح وآخرون، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الغذائية - معمل ألبان الديوانية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 55- المجلد 16، سنة 2024، الصفحات 204-205.

كما أن إصدار تقارير منفصلة لن يؤثر على إعطاء الصورة الكاملة لأداء المؤسسة، بل بالعكس ستكون صورة أوضح وأشمل كون هذه الطريقة تحترم خصوصيات وطبيعة العناصر المقاسة¹.

ثالثا: نماذج الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

نماذج الإفصاح التي يتضمنها كل اتجاه:

1. تقارير اجتماعية منفصلة: وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية حسب هذه الطريقة أحد أشكال ثلاثة، وهي:
 - التقارير الوصفية: تعد التقارير الوصفية من أكثر الأشكال شيوعا في عملية التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع فهي تتضمن وصفا للأنشطة التي قام بها المشروع وفاء لالتزاماته الاجتماعية، ولا تشمل هذه التقارير على تحليل للتكاليف الخاصة بهذه الأنشطة ولا على قيم المنافع التي تحققت وهي بهذا تتجنب مشكلات، ولكنها بالطبع لا توفر مقياسا يعكس المساءلة الاجتماعية أو البعد الاجتماعي الصافي للمشروع ويمكن عرض التقرير كهذا على شكل ميزانية ذات أصول تبين الجوانب الإيجابية التي قدمها المشروع وخصوم تمثل السلبيات التي تحتاج إلى حل.

الجدول (1-1): نموذج التقرير الوصفي.

الرقم	الموجودات	المطلوبات
1	فرض التوظيف: لقد أدى توسع الشركة في نشاطاتها التشغيلية إلى خلق (10000) فرصة عمل جديدة.	ترقية العاملين من الأقليات إلى مراكز أعلى، لا تزال دون المستوى المقبول.
	الخطط الأساسية للتطوير	تقدم العجزة من كسب المهارات والخبرات لا تزال في حدود الدنيا
	برنامج توفير فرص التوظيف للأقليات حيث ساعدت هذه البرامج على رفع نسبة تشغيل الأقليات من 6 % سنة 1962 إلى حوالي 19% عام 1972.	/
	برنامج تشغيل العجزة.	/

¹ شهرزاد بلهامل، المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، السنة 2015-2016، الصفحات 127-128.

/	حماية البيئة ومكافحة التلوث:	
لا تزال الشركة ترمي بنفاياتها من العمليات الإنتاجية في الأراضي الزراعية المجاورة.	تم وضع جهاز لقياس درجة التلوث للجو بالدخان والرذاذ المتطاير من فتحات المصنع.	2
/	قامت الشركة بتخصيص 1.3% من صافي الربح قبل الضرائب لتنظيف مجرى النهر في المدينة	
	التفاعل مع المجتمع:	
/	كانت تبرعات الشركة للمؤسسات الخيرية في حدود 1.2% من صافي الربح قبل الضرائب خلال الخمس سنوات الماضية.	3

المصدر: محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، السنة 2019، ص 238.

2. القياس النقدي لعناصر التكاليف:

- قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية: تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت الشركة بإنفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة والتبرعات الخيرية والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين. حيث ينظر إلى كل المبالغ التي أنفقتها الشركة من هذا القبيل على أنها منافع للمجتمع وفي نهاية القائمة يتم إظهار إجمالي التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية كنسبة من قيمة المبيعات أو من نفقات الإعلان¹.

الجدول (2-I): قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لشركة.

		البيان
	XX	حماية البيئة
	XX	مرشحات كهربائية
XXX		إجمالي التدفق النقدي البيئي
	XX	فوائد أخرى

¹ خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2011، الصفحات 50 - 51.

تبرعات خيرية	XX	
نشاطات اجتماعية ثقافية عامة	XX	
إجمالي الفوائد الأخرى		XXX
إجمالي التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية		XXX

المصدر خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2011، الصفحة 52.

- قائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي: اقترح (Linowese) نموذجاً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث قسم التكاليف المترتبة عن الأنشطة الاجتماعية إلى ثلاث مجموعات، الأولى تهتم بتكاليف الأفراد العاملين، والثانية تهتم بتكاليف الأنشطة الخاصة بالبيئة، والثالثة تهتم بتكاليف الأنشطة الخاصة بالإنتاج، وقد ميز (Linowese) بين نوعين من التكاليف الاجتماعية، النوع الأول يتمثل في التكاليف التي تنفقها الوحدة الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف اجتماعية ومن وجهة نظره تمثل هذه التكاليف تحسينات (مزايا اجتماعية)، أما النوع الثاني فهي التكاليف التي تنفقها الوحدة الاقتصادية أو كان يجب عليها إنفاقها في جانب معين من المجموعات الثلاث السابق ذكرها وتمثل (الأضرار الاجتماعية)¹.

الجدول (3-I): نموذج (Linowese).

بيان	ل.س	ل.س	ل.س
الأنشطة الخاصة بالأفراد:			
أ- تحسينات:			
1- برامج تدريب للعمال المعوقين	XX		
2- تبرعات للمؤسسات التعليمية	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
ب- يطرح الأضرار:			
1- تأجيل إضافة أجهزة أمان في الآلات	XX		

¹ خديجة منقر وآخرون، مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، السنة 2016-2017، ص 50.

ج - صافي التحسينات أو العجز في الأنشطة الخاصة بالأفراد			XXX
الأنشطة الخاصة بالبيئة			
أ - تحسينات:			
1- تكلفة استصلاح أرض خاصة بالشركة	XX		
2- تكلفة استبعاد المواد السامة	XX		
3- تكلفة إضافة أجهزة الرقابة على التلوث	XX		
إجمالي التحسينات	XX		
أ - يطرح الأضرار:			
1- التكلفة التي كان يجب تحملها للتشجير	XX		
إجمالي الأضرار	XX		
ج - صافي التحسين أو العجز في أنشطة البيئة			XXX
الأنشطة الخاصة بالمنتج			
أ - التحسينات			
1- تكلفة تعديلات على المنتج رفعت درجة أمانته	XX		
إجمالي التحسينات	XX		
ب - يطرح الأضرار			
1- جهاز أمان موصى به	XX		
إجمالي الأضرار	XX		
ج - صافي التحسين أو العجز الخاص بالمنتج			XXX
إجمالي التحسين أو العجز الاجتماعي الاقتصادي للسنة			XXX

المصدر: محمد فلاح، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، السنة 2019، ص 240.

3. تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع:

- نموذج (Estes): اقترح هذا النموذج قائمة التأثيرات الاجتماعية لقياس المنافع الاجتماعية، إذ كان سبب في إعداد هذه القائمة هو وضع أسس التفرقة بين المنافع الاجتماعية سواء كانت بصورة منتجات أو خدمات للمجتمع أو مدفوعات أو مزايا عينية أو إصابات أو أضرار بيئية. حيث يعتبر النموذج الذي اقترحه (Estes) شامل ويأخذ عليه بالمفهوم الواسع عند تعرضه لعناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويؤخذ عليه مآخذ عديدة أهمها صعوبة تطبيقه عمليا وصعوبة قياس بعض عناصره، فمثلا كيف تقاس الضوضاء قياسا ماليا باعتبارها تكلفة اجتماعية، وكيف يتم قياس المنافع الخارجية للمشروع في شكل نقدي¹.

الجدول (I-4): نموذج (Estes) قائمة التأثيرات الاجتماعية عن السنة المنتهية في / / .

المنافع الاجتماعية:			
	XX		السلع أو الخدمات التي تم توفيرها
			مدفوعات للعناصر الاجتماعية:
			عمالة متاحة (أجور ومرتبآت)
		X	مدفوعات لموردي السلع والخدمات
		X	ضرائب مسددة
		X	مساهمات خيرية
		X	توزيعات وأرباح موزعة
		X	قروض ومدفوعات أخرى
		X	
XX	XX		منافع إضافية مباشرة للعاملين
	XX		هبات للغير في شكل خدمات بشرية ومعدات وتسهيلات
	XX		تحسينات بيئية
	XX		منافع أخرى
	XX		إجمالي المنافع الاجتماعية:
			التكاليف الاجتماعية:
		X	سلع ومواد أولية تم الحصول عليها
		X	مباني ومعدات مشتراة

¹ عبد الله مرزق، أحمد دروم، معيقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم النماذج والطرق المقترحة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، العدد الثالث - المجلد السادس، السنة سبتمبر 2021، الصفحة 13.

		X	عمل وخدمات مستخدمة
			فروض وظيفية:
		X	في التعيين (خارجية)
		X	في المركز الوظيفي والترقية (داخلية)
	XX		
	XX		أضرار وأمراض تسببها عمليات المشروع
	XX		خدمات وتسهيلات عامة مستخدمة
		X	أضرار بيئية
		X	أضرار للأراضي
		X	تلوث الهواء
		X	تلوث المياه
		X	ضوضاء
		X	مخلفات صلبة
		X	تشويه الشكل الجمالي للبيئة
	XX		أضرار أخرى للبيئة
		X	مدفوعات من عناصر أخرى للمجتمع
		X	مدفوعات مقابل سلع وخدمات
		X	زيادة في رأس المال
		X	سلف
	XX		مدفوعات أخرى
XX	XX		تكاليف أخرى
			أجمالي التكاليف الاجتماعية
XX			الفائض (العجز) الاجتماعي العام
XX			الفائض (العجز) الاجتماعي المتجمع في بداية العام
XX			الفائض (العجز) الاجتماعي المتجمع في آخر العام
ملاحظات عن:			
1. التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمدخلات			
2. التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمخرجات			
3. أسس القياس والتقييم			

4. مدى التقدم في مجالات الاهتمام الاجتماعي الحالية

المصدر: محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، الصفحات 120-121.

- **نموذج Seidler**: لقد قدم Seidler نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، أما النموذج الأول فيخص المنشآت التي لا تهدف إلى الربح، بينما يتعلق النموذج الثاني بالمنشآت الهادفة للربح، وقد أطلق عليهما "تقرير الدخل الاجتماعي"

- **نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية الغير هادفة للربح**: أعد (Seidler) نموذجا لأحد الجامعات الأمريكية يعرض كلا من التكاليف والمنافع الاجتماعية مستخدما أسلوب المدخل المقارن بين مفهوم كلا من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية. إلا أن المتمعن في النموذج يتضح له، وبشكل لا يدع للشك أن (Seidler) لم يقس المنافع بهذا الأسلوب وإنما استخدم القيمة الحالية لصافي الدخل الإضافي المتحقق للمجتمع أو لأحد عناصره ويرى أن المنافع الاجتماعية للتعليم هي عبارة عن زيادة رصيد المعرفة لذا الفرد عند تخرجه من الجامعة، مقارنة عما كان عليه الحال عند دخوله للجامعة، وحيث أنه في معظم الحالات يزيد دخل الخريجين من الجامعة عن دخل غير الخريجين، فإن المنفعة الاجتماعية المتحققة يمكن أن تقاس بالقيمة الحالية لهذا الدخل.

الجدول (5-I): نموذج (Seidler) للوحدات الاقتصادية الغير هادفة للربح.

تقرير الدخل المالي		تقرير الدخل الاجتماعي	
الإيرادات	Xx	المنافع الاجتماعية	Xx
الرسوم التي يسدها الطالب	Xx	منافع التعليم على المجتمع	Xx
منح أبحاث	Xx	منافع البحوث على المجتمع	Xx
إعانة الدولة		مجموع المنافع الاجتماعية	Xx
مجموع الإيرادات	Xx	التكاليف الاجتماعية	Xx
التكاليف	Xx	الرسوم التي يسدها الطلاب للجامعة	Xx
تكاليف التعليم	Xx	تكاليف البحوث	Xx
تكاليف البحوث	Xx	بحوث الدولة	Xx
مساعداة طلابية	Xx	عناصر أخرى	Xx
تكاليف إضافية		مجموع التكاليف الاجتماعية	
مجموع التكاليف		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي	

المصدر بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر، المجلد 10 - العدد 22، السنة 2018/12/12، الصفحة 51.

- نموذج (Seidler) للوحدات الاقتصادية الهادفة للربح: يهتم هذا النموذج بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح، حيث يتم احتساب الدخل الاجتماعي عن طريق صافي الربح الاقتصادي مضافا إليه التأثيرات المرغوب بها اجتماعيا ولم يحصل على مقابل نقدي لها، مطروحا منه التأثيرات الغير مرغوب بها اجتماعيا ولم يسدد مقابل نقدي لها¹.

Xxx	القيمة المضافة من النشاط الاجتماعي
Xxx	+ مخرجات مرغوبة اجتماعيا ولا يمكن بيعها
	4. آثار غير مرغوبة اجتماعيا ولم يسدد مقابل لها
Xxx	= صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

المصدر بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر، المجلد 10 - العدد 22، السنة 2018/12/12، الصفحة 52.

- نموذج (الصعيدى): ويقوم على اقتراح قائمة أطلق عليها " قائمة المقابلة بين الأعباء والمنافع الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع"، ويتم إعداد هذه القائمة استنادا إلى نفس الأسس التي عليها يتم إعداد " قائمة التأثير الاجتماعي، الذي اقترحتها Estes، وأن كان نموذج (الصعيدى) أعاد تبويب عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية التي احتواها نموذج Estes بطريقة معينة بهدف توحيد مراحل القياس المتتابة على مستوى الوحدة الاقتصادية حتى يمكن إعداد قائمة للمقابلة بين الأعباء والمنافع على المستوى القومي بتجميع قوائم الأنشطة المتجانسة على المستوى الجزئي².

- نموذج (عبد المجيد): اقترح عبد المجيد نموذجا للتقرير عن الأداء الاجتماعي وأطلق عليه اسم حساب الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعي وقسم النموذج الأنشطة الاجتماعية إلى أربعة مجالات وهي (مجال العاملين - مجال التفاعل مع البيئة - مجال حماية المستهلك - مجال الرقابة على التلوث)، ويرى عبد المجيد أن الإفصاح عن تلك المجالات الأربعة يقتصر على التكاليف الاجتماعية دون المنافع المتحققة منها مسوغا ذلك بصعوبة قياس

¹ بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر، المجلد 10 - العدد 22، السنة 2018/12/12، الصفحة 51-52.

² محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص 123.

تلك المنافع الاجتماعية وما يتطلبه عملية القياس من ضرورة اللجوء إلى التقدير والحكم الشخصي، وكذلك يرى أن التكاليف الاجتماعية تشمل التكاليف كافة سواء كانت اختيارية أو إلزامية¹.

الجدول (I-6): نموذج عبد المجيد حساب الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعية.

تكاليف خاصة بالنشاط الاقتصادي		إيرادات خاصة بالنشاط الاقتصادي	
XX	مصاريف إدارية	XX	مجمّل الربح
XX	فوائد السندات والقروض	XX	إيراد أوراق مالية شركات تابعة
XX	استهلاكات (بيان أو كشف مرفق)		إيراد أوراق مالية أخرى
XX	خسائر أو مصاريف عرضية		إيرادات متنوعة
XX	مخصصات (بيان أو كشف مرفق)	XX	
XX	صافي الربح	XX	صافي الربح
XX			
	مخصصات إضافية (استهلاكات إضافية)		إيرادات تخص سنة سابقة
XX	مخصص ضرائب		محول من مخصصات أو احتياطات
XX	صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية	XX	
	<u>تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي</u>		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية
	أنشطة خاصة بالعاملين:	XX	
	استهلاك أصول		
	تكاليف أخرى		
XX	أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة:		

¹ عباس حميد يحيى التميمي - دجلة عبد الحسين عبد، عرض وتحليل وتقييم بدائل مختارة من النماذج المستخدمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 21 - العدد 83، الصفحات 389 - 390.

		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	XX	
		تكاليف أخرى		XX
		أنشطة خاصة بحماية المستهلك	XX	
		أنشطة خاصة بالرقابة على التلوث		
		استهلاك معدات الرقابة		XX
		تكاليف أخرى		XX
		تكاليف علاج أضرار بيئية خاصة بالسنة الحالية		
		غرامات مخالفة قوانين خاصة بحماية البيئة والمجتمع		XX
		مخصص التزامات اجتماعية		
		صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية		XX
		تكاليف علاج أضرار بيئية خاصة بسنوات سابقة		XX
		صافي الربح القابل للتوزيع		XX
				XX
				XX
صافي الربح بعد خصم التكاليف الأنشطة الاجتماعية	XX			

رابعاً: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية:

تؤثر بعض العوامل والاعتبارات على مستوى الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية في القوائم المالية ومن بينها:

1. **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحمل المنشأة تكاليف إضافية، لذلك لا تلجأ هذه الوحدات إلى تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح (مثل حجم وأرباح الوحدة الاقتصادية، طبيعة الصناعة.... الخ)؛

2. **عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي:** قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتقه ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية، إلا أن على المراجعين الخارجيين أن يحثوا زبائنهم لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأن شركات المراجعة الكبرى تكون غير خاضعة لتأثير الزبائن عليها بل تمتلك تأثيراً كبيراً عليهم، وبالتالي فهي قادرة على حثهم نحو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (إن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بتدقيقها شركات المراجعة الكبرى يمكن أن تفصح بصورة أكبر من مثيلاتها)؛

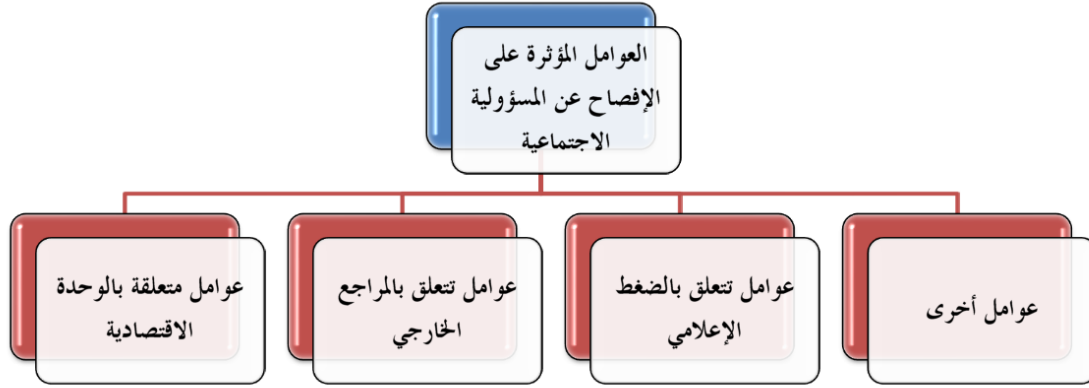
3. **عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي:** يمكن أن يؤثر الضغط الإعلامي تأثيراً واضحاً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على بعض مخلفات المنشآت غير المرغوبة، وبالتالي فإن ذلك سيحفز المجتمع ويطلب من هذه الوحدات تخفيف آثارها السلبية وأن تلعب دوراً اجتماعياً أكبر، وتحاول العديد من الوحدات تغطية تأثيراتها السلبية في المجتمع من خلال زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لذلك فإنه في كثير من الأحيان هنالك علاقة إيجابية بين الضغط الإعلامي ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛

4. **عوامل أخرى:** مما سبق ذكره، فإن هناك بعض العوامل والتي تؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومنها مدى ضغط الأجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية، ومدى استعداد هذه الوحدات وإمكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الإفصاح¹.

وفي ما يلي عرض الشكل التالي:

¹ طرشي محمد- يخلف إيمان، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، العدد 5- المجلد 3، 2017، الصفحات 113 - 114.

الشكل (I-2): العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.



المصدر من إعداد الطلبة بناء على معلومات الجانب النظري السابق

خامسا: مشاكل ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها، وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية:

1. معظم العوائد الاجتماعية تحقق لأطراف خارج المؤسسة فالأنشطة الاجتماعية تنشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمؤسسة والعديد منها يصعب قياسها نقداً، فمثلاً كيف يمكننا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد المجتمع نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات؟

2. صعوبة تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث توجد وجهتي نظر متعارضتين الأولى اقتصادية والثانية محاسبية، فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها كالتلوث الناتج عن دخان المصانع مثلاً وهذه التكاليف يتحملها المجتمع، أما المحاسبون فيرون بأن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطها وهذا في ظل عدم حصوله على أي عائد اقتصادي مباشرة مقابل هذه التكاليف أي يتم إنفاقها نتيجة التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية؛

3. صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية ومقارنتها بالعوائد الاجتماعية، إضافة إلى صعوبة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تكون هناك مشكلة في إعداد تقرير بيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس، ومنه فإن مشاكل الإفصاح عن النشاط الاجتماعي تكمن في طريقة التقرير الاجتماعي

واستحداث قواعد محاسبية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي وصولاً إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية¹.

المطلب الثالث: علاقة المحاسبة الاجتماعية بالنظام المحاسبي المالي

لا شك أن حاجة الأطراف الذين يعتمدون على تقرير المحاسب هي المحدد الأساسي لعمل المحاسب. ونظراً لضغوط الأطراف المختلفة بالمجتمع على الوحدات الاقتصادية ومطالبتهم بضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وحاجتهم إلى بيانات دقيقة عن ذلك الأداء كأساس لاتخاذ قراراتهم، أن استدعى ذلك أهمية وجود مبادئ مقبولة ومتعارف عليها للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي حتى يتمكن المحاسب من العمل بموضوعية وبأقل تحيز ممكن عند إعداد تلك البيانات حتى تعبر القوائم والتقارير الاجتماعية المعدة بمعرفة الوحدة بعدالة عن مدى سلامة تنفيذها لمسؤوليتها الاجتماعية.

وجدير بالذكر أن المحاسبة المالية وما تتضمنه من مبادئ متعارف عليها، لازالت تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة والتي تتمثل في تحقيق القياس المالي للأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى القول بصعوبة تصور نجاحها في تحقيق أهداف المحاسبة الاجتماعية حيث لم تصمم نظمها أصلاً لتحقيق تلك الأهداف. سنذكر بعض المبادئ المتعارف عليها في المحاسبة المالية ومدى ملائمتها للتكيف مع أهداف المحاسبة الاجتماعية، وذلك فيما يلي:

1. مبدأ الوحدة المحاسبية: ويقصد به أن مجال الدراسة في المحاسبة المالية هو الوحدة المحاسبية أي أن هي محور العمليات المحاسبية. وقد تعددت وجهان النظر فيها يختص بتفسير طبيعة الوحدة المحاسبية من اعتبارها ملكية مشتركة إلى النظر إليها كشخصية اعتبارية مستقلة. ومن المتفق عليه أن الوحدة المحاسبية هي محل القياس. أما في المحاسبة الاجتماعية، فإن وحدة القياس تتغير بتغير الظروف وتغير تعريف المجتمع، فمن الممكن أن تكون مجموعة أفراد، كما يمتد نطاق القياس في المحاسبة الاجتماعية ليشمل قياس أثر الوحدة على البيئة الخارجية المحيطة بالإضافة للبيئة الداخلية.

ويرى Churchill أنه لمتطلبات المحاسبة الاجتماعية يستلزم الأمر ضرورة توسيع مصطلح الوحدة المحاسبية ليتمكن من مقابلة التكاليف الاجتماعية بالمنافع التي يترتب عليها.

¹ مسعي رميساء- فلول رميساء، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الجزائرية (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية)، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2021-2022، ص 67.

إنه بالرغم من معالجة التكاليف الاجتماعية ضمن استخدامات المشروع، واعتبارها نوعاً من التكاليف أو الأعباء المالية فإن المنافع المتولدة عن هذه التكاليف لا يتم تسجيلها لاعتبارها تمثل منافع اجتماعية خارجية تعود على المجتمع بأطرافه المتعددة.

2. مبدأ الاستمرار: ويقضي هذا المبدأ باعتبار المشروع مستمراً في متابعة نشاطه الذي أنشئ من أجله، وأن تصنيفه هي الاستثناء واعتمدت المحاسبة المالية على وجود هذا المبدأ، وكان من نتيجة تقييم الأصول الثابتة على أساس التكلفة المستثمرة ناقص تكلفة الاستعمال عن الفترة المحاسبية، كما تمثل التزامات المشروع ديوناً تستحق الدفع في المستقبل، ويؤكد هذا المبدأ قدرة الوحدة المحاسبية على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويعتبر المشروع مستمراً مادام يحقق أهداف المساهمين وهو تحقيق عائد مجزى على رأس المال المستثمر.

أما في المحاسبة الاجتماعية، فينظر المجتمع للوحدة المحاسبية على أنها وحدة اقتصادية مرتبطة بعقد اجتماعي مع المجتمع وفئاته صريحاً أو ضمناً، ويتوقع بقاؤها واستمرارها على تنفيذها لهذا العقد الذي يهدف إلى تسليم المجتمع بعض المخرجات سواء سلع أو خدمات، وتكون مرغوبة اجتماعياً وتوزيع هذه المنافع على المجموعات التي تستمد الوحدة منها بقائها واستمرارها وقوتها. وأعتقد أنه يمكن قبول هذا المبدأ في المحاسبة الاجتماعية مع الفارق، حيث يلزم بقاء واستمرار المشروع من وجهة نظر المجتمع أن يقوم بتنفيذ وتحقيق رغبات المجتمع بأطرافه المختلفة، أما في ظل المحاسبة المالية فيكفي لاستمراره في النشاط لتحقيق مصالح الملاك¹.

3. مبدأ القياس النقدي: تنظر المحاسبة المالية للنقود كمعيار للقيمة، ويعتبر القياس النقدي أساس التعبير عن العمليات المحاسبية. بمعنى أن المحاسبة المالية تهتم فقط بالعمليات التي يمكن ترجمتها إلى وحدات نقدية. وفي ضوء المحاسبة الاجتماعية، يرى الكاتب أنه من الصعب تطبيق القياس النقدي بشكل شامل في الوقت الراهن وخاصة بالنسبة لقياس المنافع الاجتماعية. فهناك بعض المنافع ذات القياس الكمي، مثل عدد الوجبات الجيدة المقدمة من خلال برنامج غذائي معين، أو عدد الأطنان من الهواء الملوث التي تم التخلص منها مثلاً. وقد يمكن التعبير عن المنافع الاجتماعية في شكل وصفي (كيفي أو نوعي) مثل ارتفاع الروح المعنوية للعمال مثلاً، كما يمكن التعبير عن بعضها باستخدام المؤشرات الاجتماعية مثل انخفاض معدل البطالة في البيئة المحيطة بالمصنع مثلاً. فالمحاسبة الاجتماعية تستخدم وحدات قياس متعددة، الأمر الذي يقود إلى القول بأن وظيفة القياس المحاسبي ستوسع لتشمل قياس الأثر الاجتماعي للأنشطة المنفذة، بالإضافة لتعدد لغة القياس فيمكن قبول القياس الوصفي أحياناً في الحالات التي يتعذر فيها استخدام القياس الكمي.

¹ سمير عبد الغني محمود، المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، الصفحات 52-55.

4. **مبدأ التحقق:** يعني هذا المبدأ في المحاسبة المالية أن الإيرادات تتحقق بإتمام عملية البيع سواء بالنقد أو بالأجل، ويتم قياس منافع المشروع من خلال قياس الإيرادات الناتجة عن المبيعات أو الخدمات المختلفة التي تؤديها المنشأة للغير والتي تتم خلال الفترة المحاسبية وهي ما تعرف بالمنافع المالية.

أما في ضوء المحاسبة الاجتماعية يستلزم الأمر تغيير مفهوم هذا المبدأ من تحقق الإيراد إلى تحقق المنفعة الاجتماعية. ومبدأ التحقق في المحاسبة المالية لا يأخذ في اعتباره المنافع الاجتماعية ولا يهتم بمعالجة تلك المنافع، وهذا ما أشار إليه Glautier & Underdown عند تعريفه للمنافع الاجتماعية حيث قال أنها "تنشأ كنتيجة لتصرفات يتم اتخاذها لتحسين حالة المجتمع وليست التصرفات التي تتخذ للمحافظة على الحالة التي هو عليها".

5. **مبدأ المقابلة:** تحتم المحاسبة المالية بمقابلة الإيرادات بالتكاليف اللازمة لتحقيق تلك الإيرادات خلال الفترة. وقد وجهت انتقادات لهذا المبدأ ضمن الانتقادات الموجهة للمحاسبة المالية ودورها في تدمير البيئة، حيث لا تأخذ عند إجراء عملية المقابلة التكاليف الاجتماعية ضمن التكاليف اللازمة لتحقيق الإيرادات وتحمل المجتمع وأطرافه بها مما يترتب عليه عدم صدق القوائم المالية. ويرى عدم إمكانية تطبيق مبدأ المقابلة في المحاسبة الاجتماعية للأسباب التالية:

- قد لا تتحقق المنافع الاجتماعية المتولدة من إنفاق الوحدة الاقتصادية للتكاليف الاجتماعية في نفس فترة إنفاقها، بل تمتد لأكثر من فترة زمنية. فالمنافع الاجتماعية تمثل جزءاً من توقعات المشروع، فقد تمتد منافع البرامج الاجتماعية لأكثر من فترة زمنية بينما يمكن للتكاليف الاجتماعية نسبتها لفترة زمنية.
- أن عدم التوصل لوحدة قياس موحدة لكل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، يؤدي إلى صعوبة تطبيق مبدأ المقابلة وعدم إمكانية تحديد زيادة المنافع الاجتماعية عن التكلفة النقدية للبرامج الاجتماعية.

6. **مبدأ الأهمية النسبية:** يمكن استخدام هذا المبدأ في مجال المحاسبة الاجتماعية مع مراعاة اختلاف التفسير المحاسبي عن التفسير الاجتماعي لهذا المفهوم. فيركز المحاسبون على الأهمية النسبية لأي عنصر بالنسبة لأثره على ربح الوحدة الاقتصادية أو مركزها المالي. بينما ينبغي أن يركز التفسير الاجتماعي لهذا المفهوم على مدى تأثير العنصر على المجتمع بأطرافه، بمعنى مدى أهميته ومنفعته لمتخذي القرارات وذلك بالإفصاح عن أي عنصر إذا كان ذا أهمية للمجتمع وأطرافه المختلفة بصرف النظر عن تأثير ذلك العنصر على المركز المالي ونتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية. وينبغي أن تقاس الأهمية النسبية لأي عنصر اجتماعي من خلال أثره على قرارات الطوائف المختلفة، وتظهر أهميته إذا جعل المستثمر يستثمر أمواله في الوحدة الاقتصادية من عدمه. والعامل يفضل البقاء والاستمرار بالوحدة أو البحث عن فرصة عمل أخرى، والمستهلك يتعامل مع منتجات الوحدة من عدمه،

والمجتمع يساند الوحدة أو يلفظها. كما ينبغي توافر بعض المؤشرات التي تعمل على ضمان قدر من التجانس في دوائر المهنة بالنسبة لمفهوم الأهمية النسبية في مجال الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية.

- ويرى من خلال الدراسة السابقة: التي تناولت لبعض المبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومدى ملائمتها للمحاسبة الاجتماعية هي على سبيل المثال وليس الحصر، ولأغراض المحاسبة الاجتماعية في تحقيق أهداف المجتمع يرى البعض أنه يجب على المحاسبة أن تعدل من أهدافها الخاصة وأن تحرر نفسها من القيود المفروضة عليها من قبل الأعراف والفروض والمعايير المحاسبية.

كما يرى أن المحاسبة الاجتماعية في حاجة لمبادئ مقبولة ومتعارف عليها للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي، باعتبارها أحد الأركان التي يستند إليها المحاسب، حيث تمثل الإطار المتطور من المفاهيم التي ينبغي أن تحكم الممارسة المهنية في مجال المحاسبة عن الأداء الاجتماعي بالوحدات الاقتصادية ولضمان إبداء رأي موضوعي في القوائم والتقارير الاجتماعية¹.

¹ مرجع سبق ذكره، ص 56-59.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع الدراسة، إلا أنه لم نجد طيلة فترة إنجازنا لهذا البحث دراسات سابقة تعالج متغيرات الموضوع بصورة مباشرة، خصوصاً على الصعيد الوطني، بمعنى آخر لا توجد دراسة مطابقة تماماً لموضوع الدراسة، وهذا لا يعني عدم وجود دراسات سابقة تناولت كل متغير على حدى، بل هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع البحث والتي بدورها عاجلت متغيراته، وتناولتها من زاوية مختلفة، كما تنوعت تلك الدراسات من اللغة العربية واللغة الأجنبية أيضاً، وفي هذا العنصر سنستعرض عدة دراسات سابقة التي تم الاستفادة منها، وإبراز أهم النتائج التي توصلت إليها، كما نشير إلى أن تلك الدراسات جاءت في الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 2008 إلى غاية سنة 2019، وتم تصنيفها حسب معيار الزمن، حيث سيتم عرضها باللغة العربية أولاً ومن ثم عرض الدراسات الأجنبية كما يلي:

المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية

سيتم عرض الدراسات السابقة باللغة العربية حسب الترتيب الزمني

1. دراسة (ماهر موسى درغان، 2009، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة).

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى توفر مقومات وركائز تطبيق ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وكذا التعرف على مدى إستيعاب شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، كما تطرق إلى تساؤلات المفكرين والباحثين والمعوقات التي تواجههم في كيفية قياس الأداء الاجتماعي للشركات من تكاليف ومنافع وأنشطة، حيث قام بالدراسة التطبيقية في عدة شركات مساهمة في سوق المالية فلسطين للأوراق المالية ليتوصل في نهاية هذه الدراسة إلى العديد من النتائج التي كان لها دور كبير على فرضيات الدراسة وهي أن شركات المساهمة العامة بمختلف القطاعات التي تنشط فيه لديهم وعي تام وإدراك وتأكيد واضح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع.

2. دراسة (نوفان حامد محمد العليمات، 2010، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف تنمية العاملين في القوائم المالية للمؤسسة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، كما سعت إلى بيان مدى أهمية استخدام القياس المحاسبي وتوفير إمكانية الإفصاح عن تكاليف أنشطة الاجتماعية في القوائم المالية، وكذلك إبراز مدى

استخدام عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف جودة المنتج وحماية المستهلك في القوائم المالية لمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى إظهار مدى استخدام عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف خدمة المجتمع المحلي وتوفير إمكانية الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لمؤسسة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة.

توصلت هذه الدراسة إلى أنه تمت عملية القياس والإفصاح لتكاليف، تنمية العاملين في مؤسسة مصفاة البترول الأردنية، وذلك بإتباع طرق القياس المباشرة والغير مباشرة، وتبين أن المؤسسة لا تقوم بعملية القياس والإفصاح عن تلك التكاليف، كما اتضح أيضا عدم قيام المؤسسة بعملية القياس والإفصاح عن تكاليف حماية البيئة وتكاليف المتعلقة بجودة المنتج وحماية المستهلك والمجتمع المحلي وكذا تبين أم المؤسسة لا تملك نظام محاسبي سليم يسمح بفصل التشابك بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وإدخال الحسابات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية.

3. دراسة (رحماني، 2014)، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتعرف أيضا على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، وقد توصلت إلى نتائج عدة منها من الناحية النظرية إن تبني المسؤولية الاجتماعية يحقق فوائد عديدة كالمحافظة على البيئة وزيادة ولاء العاملين، ومن الناحية التطبيقية إن المؤسسة محل الدراسة حازت على مختلف المواصفات المتعلقة بالجودة والصحة والسلامة المهنية والبيئية، وهذا ما يؤكد على فوائد تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

4. دراسة (درغام والآخرين، 2015)، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: إن الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفر كادرا محاسبيا كفؤا قادرا على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، كما أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات (موضوع الدراسة) لديه القدرة على قياس الأداء الاجتماعي، ويتوافر لديها قوانين وتشريعات تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وتوجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيقها.

5. دراسة (محمد زياد يوسف الحيارى، 2016)، نموذج لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المستشفيات الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء، الأردن).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى المستشفى التخصصي في عمان ووفقاً لأبعاد (العاملين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة)، وتسعى أيضاً إلى معرفة واقع إفصاح القوائم المالية عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة محل الدراسة، وركزت هذه الدراسة على بناء نموذج لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى المستشفى التخصصي في عمان، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بهدف وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وفي الدراسة الميدانية فقد اعتمدت على أداة الاستبيان ومن ثم تحليل نتائجه من خلال الطرق والأساليب الإحصائية، وخلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود أي نوع من الإفصاح عن العوائد الاجتماعية لدى المستشفى التخصصي في عمان وفق الأنشطة المتعلقة ب (العاملين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة).

6. دراسة (السويح، 2017، مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية).

هدفت الدراسة إلى تحليل المفاهيم والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعرفة مدى إدراك المصارف التجارية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوضيح وتقصي درجة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج التطبيقي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي عدم وجود إدراك المصارف التجارية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

7. دراسة (مفلح والقاضي، 2017).

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى بيان أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مقومات الإدارة المتكاملة في الشركات الصناعية، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال توزيع 400 استبانة على مجتمع الدراسة كعينة عشوائية طبقية تناسبية، وتم تحليل بيانات الدراسة من خلال الاستبانة ببعض الأساليب الإحصائية المناسبة وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على مقومات الإدارة المتكاملة بالشركات.

8. دراسة (الإمام، هناء، 2018، إشكالية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية القيام بعملية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية، وكذلك محاولة إعطاء نظرة على إشكالية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها لا يزال الفكر المحاسبي المعاصر لم يتوصل إلى طرق محاسبية تتميز بالموضوعية في عملية

القياس المحاسبي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التغيير النقدي عن هذه التكاليف بالقياس النقدي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سيتم عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حسب الترتيب الزمني

1. (Zhang & Han, 2008, 'Analysais of Accounting Disclosure Mode for Strengthening Corporate Social Responsibility).

وهدف هذه الدراسة إلى بناء شكل خاص للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يهتم بالبيئة والمشاكل المتعلقة بها، بالإضافة إلى مجابهة المخاطر المتعلقة بالأسواق المالية، حيث تتقيد الشركات الصينية بهذا النوع من الإفصاح لزيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

2. What Explains the :(Torbjorn Tagsson and others, 2009 Extent and Content of social environmental Disclosures on Corporate Websites: A Study of Social and Environmental Reporting in Swedish listed Corporatins.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محتوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على المواقع الإلكترونية لها في السويد ومعرفة العلاقة بين حجم وربحية الوحدة الاقتصادية وبين مستوى الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، واستندت الدراسة إلى المعلومات المالية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بنشرها على المواقع الإلكترونية وتوصلت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع العام تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع الخاص وأيضاً إن هناك علاقة إيجابية بين حجم الوحدات الاقتصادية وربحيته مع مستوى الإفصاح الذي تقوم به على المواقع الإلكترونية وإن الوحدات الاقتصادية التي تعمل بالصناعات الغذائية تفصح عن المعلومات الأخلاقية بنسبة أكبر من الوحدات العاملة في الصناعات الأخرى.

3. (Suleiman Abu Sabah, Younis Shoubaki (2013), 'The Importance of Implementing Social Responsibility Accounting SRA in public Shareholding Companies in Jordan and Its Impact on Their Sustainability. International Journal of Business and Social Science. Vol (04). N (06).)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى فهم الإدارة العليا والمدققين الداخليين والخارجيين لأهمية ومتطلبات وقيود تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية (SRA) وتأثيرها على استمراريتهم المؤسسية، بالإضافة إلى استكشاف مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القطاع العام الأردني، وتحديد المعايير والأنظمة والتشريعات التي تنظم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ذلك القطاع، ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج

الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات عن طريق أداة الاستبيان، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية وذلك من خلال المقابلات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- لا يؤثر وجود مدققين أكفاء وذوي خبرة على تطبيق التدقيق الاجتماعي ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الأردنية المساهمة العامة؛
- تهتم المؤسسات الأردنية المساهمة العامة بتقديم الخدمات الاجتماعية وتبني المسؤولية الاجتماعية للحاضر والمستقبل والتي بدورها تنعكس إيجابيا على سمعتها واستدامتها وقبولها الاجتماعي؛
- هناك معوقات أما تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي في المؤسسات المساهمة العامة الأردنية، علاوة على ذلك توجد فوارق في تصنيف المسؤولية الاجتماعية، والتي بدورها تنعكس سلبا على استدامتها؛
- لا تزال التشريعات الأردنية تفتقر إلى نصوص محددة تتطلب تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- يعتمد تصنيف المسؤولية الاجتماعية إلى حد كبير على حجم رأس المال وعدد الموظفين في أي شركة معينة، حيث كلما زاد رأس المال زاد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

4. (The Study of Barakat Abdullah، Samhan، Al Nsoor Omar،2014، Accounting Socail Responsibility In Islamic Banks، International of Economics، commerce And Management، vol (02)، Inssue (10).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وكيفية تطبيقها في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين هذه البنوك وأصحاب المصالح، المساهمين، العملاء، المنافسين، الموظفين، الحكومة والمجتمع بشكل عام، كما سعت إلى معرفة ما إذا كانت البنوك الإسلامية تقوم بعملية قياس التكاليف والعوائد ذات الطبيعة الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، بالإضافة إلى ذلك المنهج التحليلي الاستقرائي لتعرف على نتائج الدراسة، ومن خلال تصميم استبيان، والقيام بأسلوب المقابلة مع مسؤولي البنوك الإسلامية محل الدراسة، كما استخدمت عدة أساليب إحصائية لتحليل أراء عينة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تقوم البنوك الإسلامية بإعداد تقرير محاسبة المسؤولية الاجتماعية يوضح التكاليف الاجتماعية فقط، دون توضيح العوائد الاجتماعية.
- تخدم البنوك الإسلامية المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالبنود التي تضمنت القروض بدون فوائد والتدريب وتأهيل الموظفين.

- يعرض البنك الإسلامي الأردني بيان التكاليف الاجتماعية في شكل كمي من خلال الإشارة إلى المبالغ التي تم إنفاقها فعلياً على المؤتمرات والندوات، البحث العلمي والتدريب المهني، التبرعات، القروض بدون فوائد، تمويل المتخصصين والحرف، وصندوق تأمين الصرف، والإسكان اللائق للعيش الكريم، في حين أن نفس البنك لا يظهر منافع اجتماعية من الناحية الكمية، بينما البنك العربي الإسلامي الدولي لا يقيس منظمة القوانين والممارسات التي تتجلى بتطبيق الأخلاقي لجميع القرارات الصادرة من المنظمة.

5.(Soheed Zakaree et Mohammed Nma Ahmed، Corporate Social Responsabilité Disclosure and Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Nigeria، Journal de recherché de la finance et de la comptabilité، volume 07، No.4، 2016).

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير حجم الشركة والتعرض لوسائل الإعلام وحساسية الصناعة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تطرق الباحث إلى أهم النتائج التي استخدمها المستثمرون في الآونة الأخيرة التي تدعي إلى تطبيق المسؤولية الاجتماعية ومدى التزامهم بتطبيقها، ليتوصل في النهاية إلى العديد من النتائج من بينها الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات له تأثير كبير على رد فعل المستثمرين، فإن حجم المؤسسة ليس من العوامل التي ينبغي للمستثمرين النظر لها في اتخاذ قرار الاستثمار فقد أوجد الباحث أن الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يتوسط في العلاقة بين حجم المؤسسة وردة فعل المستثمرين.

6. (The study of Mohammed Shukor Bin Harun 2016، The Impact of Corporate Governance And Its consequences On CSR Disclosure، Doctoral thesis، Plymouth University، United kingdom، England).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفحص عواقبها بين البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. ولتحقيق أهداف المؤسسة، تم استخدام المحتوى السنوي للمصاريف الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2010-2014، والذي تضمن 195 ملاحظة من 39 مصرفاً إسلامياً، كما تم إعداد مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بناء على 11 بعداً باستخدام معايير AAOIFI رقم 07 لسنة 2011، وتم استخدام أيضاً أسلوب الانحدار مربع OLS وذلك لفحص محددات ونتائج إفشاء المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عينة البنوك الإسلامية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج:

- أظهر التحليل أن مستوى منخفضاً للغاية من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بنسبة 39.9% بين عينة البنوك الإسلامية؛

- باستخدام آليات CG حوكمة المؤسسات لقياس محدد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أظهرت هذه الدراسة أن هناك ارتباطاً إيجابياً كبيراً بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وحجم

مجالس إدارة عينة البنوك الإسلامية، وهذا يعد دليلاً على أن حوكمة المؤسسات القوية ترتبط بمستوى أعلى من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛

- أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقيمة المؤسسة؛
- أن هناك حاجة لتحسين الممارسة الحالية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال فرض قيود إضافية على خصائص مجلس الإدارة.

7. (The study of Hani abdelgawad Mohammed Alkayed 2018، The Determinants And Consequences Of Corporate Social Responsibility Disclosure، Doctoral thesis، University Of Salford، Manchester، England.

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف اتجاه ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، وكذا لاختبار العلاقة بين خصائص الشركة المالية وغير المالية ومدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ونوعيتها، وقياس مستوى الجودة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل طويلاً، بالإضافة إلى التحقيق في العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي والقيمة السوقية، وأخيراً هدفت هذه الدراسة إلى إظهار محددات ونتائج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة، قد اعتمدت هذه الأخيرة على نهج كمي، واستخدمت تقنية تحليل المحتوى لجمع مدى الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والجودة من التقارير السنوية، حيث كانت العينة من التقارير السنوية 118 مؤسسة أردنية خلال الفترة 2010-2015، كما تم إنشاء فهرس ل(CSRD) يتضمن الكشف عن الفئات التالية: البيئة، الموارد البشرية، المنتج، المستهلكين وشارك المجتمع، وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج منها:

- إن العوامل التي لها علاقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ونوعيته هي حجم مجلس الإدارة، عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، الملكية، لجان المراجعة، ملكية المؤسسة ونوع نشاط المؤسسة؛
- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية له تأثير إيجابي وهام على أداء المؤسسة والقيمة السوقية.

8. (The study of Hasan EI-Mousawi، Hussein Trabulsi 2019" potentials of Applying Social Responsibility Accounting In The Banking Sector In Lebanon An Empirical study". Jouranal of Finance and Accounting، Vol 07، Issue 02).

هدفت هذه الدراسة إلى عرض مفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية وتحديد مدى تطبيقها في المصارف اللبنانية، وذلك من أجل معالجة النقص في مخرجات النظام المحاسبي الذي ينعكس في القوائم المالية، وذلك من خلال إدراج المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وكشف أثر الإفصاح عنها في القوائم المالية. ولتحقيق أهداف

الدراسة، تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات، حيث وزعت 200 استمارة على العاملين في الإدارات الوسطى والعليا مدراء ورؤساء أقسام المحاسبة وموظفو قسم المحاسبة وذلك محل الدراسة البنوك اللبنانية، وتحليل النتائج وإجراء اختبارات إحصائية مختلفة تم استخدام البرنامج الإحصائي spss، ومن خلال ذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن إدارات المصارف في لبنان تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما أن لديها الإمكانيات الكافية لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تؤثر على جودة التقارير المالية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سنحاول في هذا الجزء عرض أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة في حد ذاتها ثم التطرق إلى ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أولاً: عرض أوجه الاختلاف والتشابه الدراسات السابقة فيما بينهم

1. الدراسات السابقة باللغة العربية: حيث تم حصر الدراسات السابقة المتحصل عليها باللغة العربية حسب

مدى قربها وبعدها لموضوعنا وسيتم عرض أوجه التشابه والاختلاف لكل الدراسات المتقاربة والمتباعدة في

الجدول التالي بصيغة الآتية:

الدراسات باللغة العربية	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1 ماهر موسى درغان، 2009، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة، غزة.	- تشابه الدراستين الأولى والثانية في الأداة المستخدمة المتمثلة في دراسة الحالة.	- تختلف الدراسة الثالثة في الأداة المستخدمة حيث اعتمدت على الدراسة الميدانية باستخدام أسلوب الاستبيان.
2 درغان، والآخرين، 2015، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	- الاعتماد على نفس المنهج هو المنهج الوصفي.	- اختلاف في الحدود الزمنية للدراسات المذكورة.
3 محمد زياد يوسف الحياوي، 2016، نموذج لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المستشفيات الخاصة.	- تشابه الدراستين الأولى والثانية في الحدود المكانية محل الدراسة.	- اختلاف الدراسات المذكورة في الهدف.
	- تم الوصول إلى نفس نتيجة الدراسة بالنسبة للدراستين الأولى والثانية، وهي إدراك تام وتأييد لمفهوم محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	- اختلاف الدراسة الثالثة في النتيجة المتوصل إليها.

1 نوفان حامد مُجَدِّ العليمات، 2010، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.	- تشابه الدراستين في الأداة المستخدمة المتمثلة في أداة دراسة الحالة. - تشابه الدراستين في الهدف - استخدام المنهج الوصفي.	- تختلف الدراستين في الحدود المكانية والزمانية. - اختلاف في النتائج. - الدراسة الثانية لم تتطرق لموضوع الإفصاح على خلاف الدراسة الأولى.
2 الإمام، هناء، 2018، إشكالية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية.	- تجانس الدراستين في الأداة المستخدمة المتمثلة في دراسة الحالة. - تشابه في الحدود المكانية للدراستين الأولى والثانية. - تشابه الحدود الزمانية للدراستين الثانية والثالثة. - استخدام الدراسة الأولى والثانية المنهج الوصفي.	- عدم تشابه الدراستين في موضوع الدراسة. - اختلاف الحدود الزمانية للدراستين الأولى والثانية. - عدم توافق الدراستين من حيث الهدف والنتائج. - تختلف الدراسة الثالثة في الأداة المستخدمة في الجزء التطبيقي حيث تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان. - استخدام المنهج التحليلي والتطبيقي في الدراسة الثالثة.

2. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية: تم حصر الدراسات السابقة المتحصل عليها باللغة الأجنبية حسب مدى

قربها وبعدها لموضوعنا، وسيتم عرض أوجه التشابه والاختلاف لكل الدراسات المتقاربة والمتباعدة في ما بينها

في الجدول التالي بصيغة الآتية:

الدراسات باللغة الأجنبية	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1 Mohammed Shukor Bin Harun، 2016	- تشابه الدراستين في موضوع البحث.	- اختلاف سنة دراسة الموضوع

- اختلاف الدراسات في الهدف والنتيجة. - اختلاف في الأداة المستخدمة حيث الدراسة الأولى اعتمدت على أسلوب الانحدار أما الدراسة الثانية اعتمدت على النهج الكمي وتقنية تحليل المحتوى.	الدراستان لهما نفس الحدود المكانية.	أثر حوكمة الشركات وعواقبها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، المملكة المتحدة، إنجلترا. 2 Hani abdelgawad Mohammed Alkayed، 2018 محددات وعواقب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إنجلترا، مانشستر.
- اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية.	- تشابه الدراستين في موضوع البحث. - استخدام نفس الأداة وهي الاستبيان. - الاعتماد على نفس المنهج، المنهج الوصفي التحليلي.	1 Suleiman Abo Sabah، Younis Shoubaki، 2013 أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة في الأردن وأثرها على استدامتها. 2 Hasan El Mousawi، Hussein Trabulsi، 2019 إمكانات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي في لبنان.
- اختلاف في الحدود المكانية والزمانية. - اختلاف الهدف والنتائج للدراستان.	- تشابه موضوع الدراسة. - اعتماد نفس الأداة المستخدمة في الجانب التطبيقي، أسلوب دراسة الحالة.	1 Zhang & Han، 2008 تحليل أسلوب الإفصاح المحاسبي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات الصينية. 2Torbjorn Tagsson and others، 2009 نطاق ومحتوى الإفصاحات الاجتماعية والبيئية بشأن مواقع الشركات السويد.
- تباينت الدراسة الأولى والثانية في موضوع البحث. - اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية. الدراسة الأولى اعتمدت على أسلوب الاستبيان، بينما الدراسة الثانية استخدمت أداة دراسة الحالة. - بما أن الدراستين لا يتشابه في	- اعتماد على نفس المنهج، المنهج الوصفي بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي في الدراسة الأولى.	1 Barakat Abdullah، Samhan Al-Nsoor Omar، 2014 محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية. 2 Soheed Zakaree، Mohammed Nma Ahmad المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات التصنيع المدرجة في نيجيريا.

موضوع البحث، حتما يؤدي إلى اختلاف في الهدف والنتائج.		
---	--	--

ثانيا: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أهما:

تم دراسة موضوع محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من منظور آخر حيث تم ربطها بالنظام المحاسبي المالي ومعرفة مدى توافقه مع المحاسبة الاجتماعية من خلال عدة معايير وهي كالآتي:

1. **تشابه الموضوع:** من خلال الاطلاع على الدراسات المعروضة ووفقا لهذا المعيار لوحظ أن جميع الدراسات متشابهة لموضوع الدراسة فقط (دراسة المحاسبة الاجتماعية) وليست دراسات متطابقة مع موضوع الدراسة، فهي لم تتناول متغيرات دراستنا مع الدراسة، فهي لم تتناول متغيرات دراستنا مع بعضها البعض، بل عالجت كل متغير على حدى.

2. **الأداة المستخدمة:** وفقا لهذا المعيار وجدنا أن أغلب الدراسات السابقة اتبعت في الجانب التطبيقي أسلوب دراسة الحالة، وهو ما يلزمنا حسب موضوع الدراسة هو إتباع دراسة الحالة، كما تجدر الإشارة أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على الدراسة الاستبائية.

3. **الزمان والمكان:** وفقا لهذا المعيار ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لاحظنا أن هناك اختلاف في مكان وزمان الدراسات السابقة، حيث تمت دراستنا على مستوى الجزائرية للمياه بالوادي لمدة شهرين خلال سنة 2024.

4. **المنهج المستخدم:** لاحظنا هناك تشابه في أسلوب المنهج المتبع في دراستنا مع أكثر المناهج المتبعة في الدراسات المعروضة.

في حين أن بعض الدراسات السابقة ربطت المحاسبة الاجتماعية بالحوكمة والأداء المالي والمعايير المحاسبية. كما أن دراستنا تميزت عن الدراسات بأنها تطرقت للمحاسبة الاجتماعية في مؤسسة اقتصادية ذات نشاط اجتماعي وتم تطبيقها في مؤسسة الوحدة الجزائرية للمياه بالوادي خلال سنة 2024، حيث غلب عليها الجانب الافتراضي لكون أن المحاسبة الاجتماعية لم تطبق في الجزائر على الرغم من وجود بعض الآثار الاجتماعية من خلال الأنشطة التي تقوم بها بعض الشركات.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية وما يقابلها من أدوات تستخدم في عملية قياسها والإفصاح عنها وقد شرحنا مجموعة من المناهج والمعايير المتعلقة بهذا النظام باعتباره يمتد على وجه الخصوص كالأداء الاجتماعي للمنشأة ومدى فاعليته ومن خلال مفاهيم عامة حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأداء الاجتماعيين من خلال طبيعة هذا النشاط وعناصره ومختلف الاختلافات بين المحاسبين في تحديد مجالاته وآثاره على كل من الفرد والمجتمع. قد تباينت الرؤيا بين مؤيد هذا النمط الجديد من المحاسبة ويعتبرها أداة لتحقيق الربح وفكر آخر مخالف تماما ينظر لها من منظور أنها تكاليف أخرى تتحملها المؤسسة كما وضعنا العلاقة بين المحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي.

سنحاول في الفصل الموالي دعم المفاهيم النظرية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدراسة حالة تمت على مستوى المؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي والتعرف على حقيقة المحاسبة الاجتماعية وطرق القياس والإفصاح المعمول بها.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية بمؤسسة الجزائرية للمياه بولاية الوادي

تمهيد:

بعد أن تم في الفصل السابق عرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في تكييف نظام المحاسبة الاجتماعية في ظل النظام المحاسبي المالي، وكذا إبراز العلاقة بينهما من جانب نظري، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة التطبيقية التي تعتبر عملية إسقاط لحصيلة كل ما تم تناوله في الجانب النظري على أرض الواقع أي على مستوى إحدى المؤسسات، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة الجزائرية للمياه - بولاية الوادي. وبناء على ما سبق حاولنا في هذا الفصل التطرق لعدة نقاط من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي

المبحث الثاني: واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي

المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي

تعتبر الجزائرية للمياه بالوادي من بين أهم المؤسسات الخدمائية بالولاية لأنها تسعى إلى الحفاظ على أهم مورد بالنسبة للإنسان وهو الماء، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف ونشأة المؤسسة ودراسة هيكلها التنظيمي، كما سنتطرق إلى أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة محل الدراسة

الجزائرية للمياه بالوادي هي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكانت تسمى المؤسسة العمومية لتوزيع المياه المنزلية الصناعية والتطهير بالوادي التي أنشأت بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 2093 بتاريخ 1987/11/23، غير أن بداية انطلاق نشاط المؤسسة الفعلي كان بتاريخ 1990/04/01، ولقد تم تحويل التسمية إلى المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه في 2006/07/03 حيث تنشط المؤسسة على مستوى بلدية الوادي والتي تعتبر البلدية الأم للولاية، وتزاول المؤسسة "مديرية الوحدة" نشاطها بمقرها الاجتماعي الكائن بطريق تقرت.

بعد تحويلها من المؤسسة العمومية لتوزيع المياه إلى الجزائرية للمياه وحدة الوادي، تنشط مؤسستنا حاليا على مستوى بلدية الوادي والتي يقدر سكانها ب: 130.000 نسمة وعدد زبائنها ب 18775 زبون منها 11872 جزائي و 6903 بالعدد ويتمثل نشاط مؤسستنا في إنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب، ولهذا الغرض نستغل (2) آبار ألبيان (بئر ألبيان طريق تقرت، بئر ألبيان الشهداء) و(6) آبار بونسيان وعليه تقدر الكمية المنتجة يوميا ب : 267 ل/ ثا أي 23112 م³/ اليوم.

ونظرا لوجود الزبائن ذو الاستهلاك الكبير للمياه مثل الحمامات والفنادق والنزل وغسل السيارات وعليه تقدر الكمية المستهلكة للفرد ب: 70M ل/ اليوم. وتضخ هاته الكمية مباشرة إلى ستة خزانات ذات سعة 6500 م³، كما تقدر شبكة التوزيع ب: 300 كلم أي 300.000 متر طولي وللقضاء على الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، تقوم مؤسستنا بالمعالجة اليومية والدورية للمياه بواسطة مادة الجافيل ذو 48 درجة كما تعمل المؤسسة من خلال فرق التسربات على تصليح ما يعادل 200 تسرب شهريا. ولتحصيل الديون المترتبة عن الزبائن، تعمل المؤسسة على قطع توصيل الماء بالنسبة للأشخاص الذين لم يسددوا بعد حيث تصل إلى حوالي 80 عملية قطع يوميا.

المطلب الثاني: مهام المؤسسة، هيكلها التنظيمي وأهدافها

أولا: مهام المؤسسة

تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني، من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها وجرها وتوزيعها والتزويد بها، وكذا تحديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها.

وتكلف المؤسسة بهذه الصفة عن طريق التفويض بالمهام الآتية:

1. التقييس ومراقبة نوعية المياه الموزعة.

2. المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه، لاسيما عن طريق:

- تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع؛
- إدخال كل تقنية للمحافظة على المياه؛
- مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام والتكوين والتربية والتحسيس باتجاه المستعملين؛
- تصوير برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه.

3. التخطيط لبرامج الاستثمار السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها.

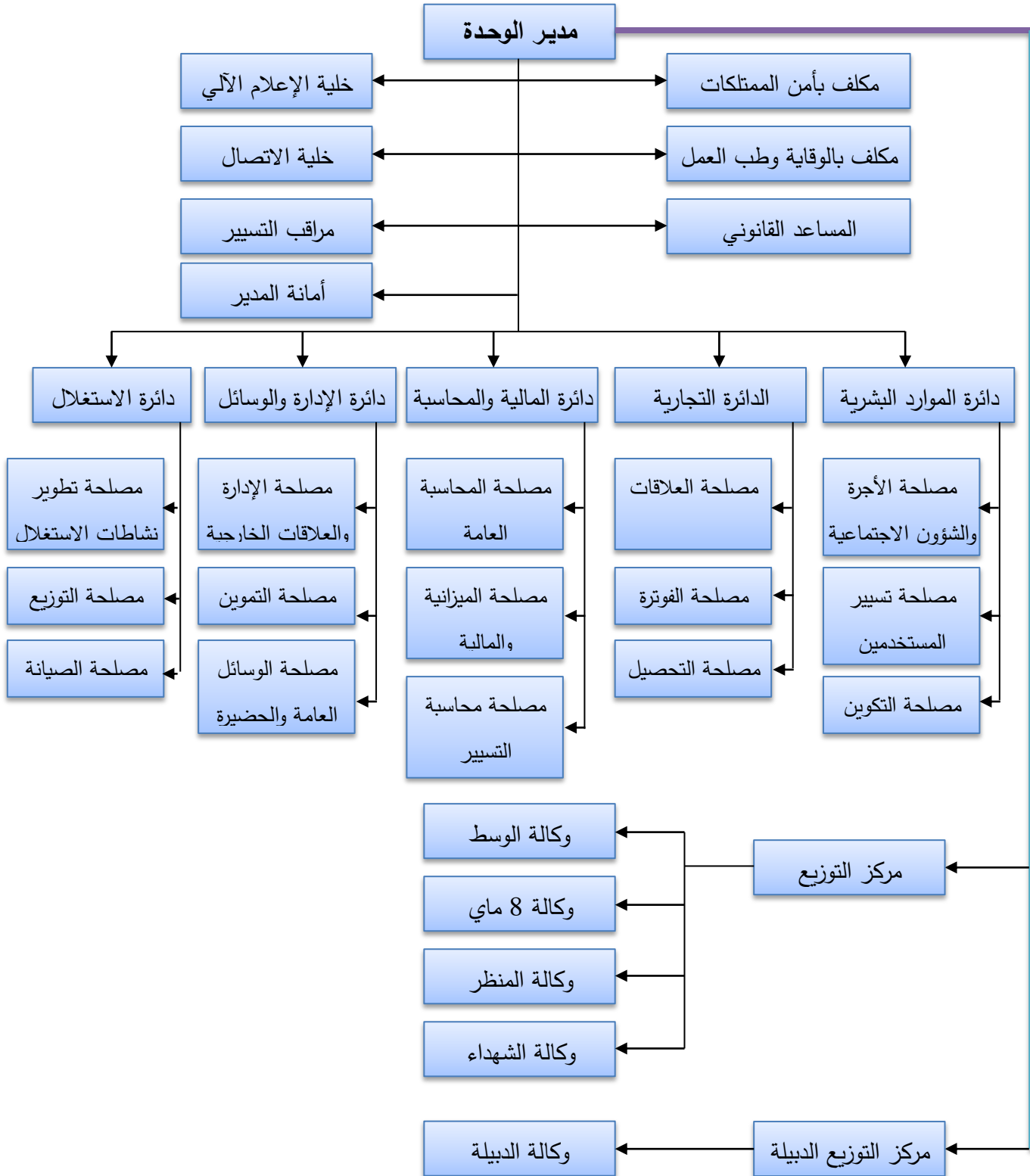
تحل هذه المؤسسة محل جميع المؤسسات والهيئات العمومية الوطنية والجهوية والمحلية في ممارسة مهمة الخدمة

العمومية لإنتاج المياه الصالحة للشرب وتوزيعها، لاسيما:

- الوكالة الوطنية لمياه الشرب والمياه الصناعية والتطهير (AGEP)؛
- المؤسسات العمومية الوطنية ذات الاختصاص الجهوي في تسيير مياه الشرب؛
- مؤسسات توزيع المياه المنزلية والصناعية والتطهير في الولاية؛
- الوكالات والمصالح البلدية لتسيير وتوزيع المياه.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

الشكل (II-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوحدة الجزائرية للمياه بولاية الوادي.



المصدر: الجزائرية للمياه بالوادي.

ثالثا: أهداف المؤسسة:

- ضمان توفير المياه للمواطنين في ظروف مقبولة عالميًا، والسعي لتلبية أقصى طلب لمستعملي شبكة المياه العمومية؛
- استغلال الأنظمة والمنشآت الكفيلة بالإنتاج والمعالجة والتحويل والتخزين والتوزيع للمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية؛
- التقييس ومراقبة نوعية المياه الموزعة؛
- اللجوء إلى أعوان محلفين من شرطة المياه، بهدف حماية المياه طبقًا لقانون المياه؛
- المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه عن طريق تحسين فعالية شبكات التوزيع ومكافحة التبذير ونشر ثقافة اقتصاد المياه في المصالح العمومية التربوية؛
- دراسة كل إجراء يدخل في إطار سياسة تسعير المياه، واقتراح ذلك على السلطة الوصية؛
- تطوير مصادر غير عادية للمياه عند الحاجة؛
- تنظيم تسيير امتياز الخدمة العمومية للمياه الممنوحة للأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص لحساب الدولة أو الجماعات المحلية.

المبحث الثاني: واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي

بعدما تطرقنا في السابق إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة والتعرض لهيكلها التنظيمي بشكل عام ومصلحة الخدمات الاجتماعية بالخصوص، سنحاول التعرف على الطرق المتبعة في القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية من طرف المؤسسة ومعرفة الأساليب المستخدمة في الإفصاح عنها في القوائم المالية.

المطلب الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة

يعتمد قياس الأنشطة الاجتماعية على طرق وأساليب معينة، تختلف من مؤسسة لأخرى فيما يلي سنحاول توضيح الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة محل الدراسة وعرض الطريقة المستخدمة.

أولاً: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة

تقوم المؤسسة بضمان تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية التالية:

- إنشاء مسابقة أحسن عامل في المؤسسة لسنة 2022 تحت مسمى "جائزة الوسام الذهبي"؛
- المشاركة في الإحتفال بالذكرى المزدوجة لتأميم المحروقات وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين المصادف ل 24 فيفري 2023؛

- التحضير لتنظيم حفل على شرف عاملات المؤسسة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2023؛
- وضع برنامج من أجل إمضاء تعاقدات جديدة يستفيد من خدماتها عمال المؤسسة؛
- توفير خدمات للعمال في شهر رمضان من خلال تمكينهم من الحصول على بطاقات ذكية خاصة بالتموين العام وكذلك وصلوات لشراء اللحوم؛
- تكريم متقاعدي المؤسسة لسنة 2023 وكذا تكريم جميع متقاعدي السابقين الفاتح من شهر نوفمبر 2023؛

- السعي إلى منح منحة عيد الأضحى المبارك 1444هـ لجميع عمال المؤسسة؛
- السهر من أجل التعاقد مع الموالين لتوفير الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى المبارك 1444هـ؛
- السعي لتنظيم مخيم صيقي عائلي لفائدة عمال ومتقاعدي المؤسسة؛
- التحضير لتنظيم قرعة العمرة لفائدة عمال ومتقاعدي المؤسسة بعد عيد الأضحى المبارك؛
- التعاقد مع مكاتب للأدوات المدرسية تحسباً للموسم الدراسي المقبل؛
- الاستعداد للتعاقد مع وكالة سياحية للقيام برحلة حموية إلى مدينة جربة التونسية؛

- التحضير والإعلان عن الاستفادة من المنح التالية في شهر ديسمبر 2023: (منحة الأرملة الغير عاملة،

منحة الأيتام، منحة الإعاقة)؛

- العمل والتفكير في تحضير برامج مستقبلية لتقديم أفضل الخدمات للعمال والمتقاعدين. (أنظر الملحق 1)

ثانيا: جدول قياس الأنشطة الاجتماعية:

يتم قياس الأنشطة الاجتماعية وفق الجدول الآتي: (أنظر الملحق 2)

ملاحظة	القياس (الوحدة النقدية)	عناصر الفصل	الفصل	
لكل يتيم ابن العامل (ة) المتوفي	3.000 دج			
تمنح لتييم الوالدين	5.000 دج	منح للأيتام	فصل خاص بالإعانات الاجتماعية	الجزء الأول
تمنح لأرامل العامل المتوفي والغير العاملات	10.000 دج	منح الأرامل		
تمنح على كل مولود بصفته ابن له أو المكفول بهم شرعا	3.000 دج	منح الحثان		
تمنح عن كل مولود جديد وتضاعف المنحة في حالة التوأم	3.000 دج	منح الولادة		
تمنح (في حالة وفاة أقارب العامل أو المتقاعد)	10.000 دج	منح الوفاة		
تمنح ل (في حالة وفاة العامل أو المتقاعد)	20.000 دج	منح الوفاة		
		منح ذوي الاحتياجات الخاص		
	حسب الحالة			
	حسب الحالة	منح الأمراض		

الجزء الثاني	منح حوادث العمل		حسب الحالة
	منح الكوارث المختلفة (أضرار بالمنزل، أو عمليات الاسكان وغيرها)		حسب الحالة
	منح العمرة	120.000 دج	تمنح مرة واحدة في المسار المهني
	منح الحج	50% من مبلغ تذكرة السفر	تمنح مرة واحدة في العمر
	منح أخرى		حسب الحالة
	فصل خاص بإعانات الصحة	تعويض للعمليات الجراحية	50% من مبلغ العلاج أو الفاتورة
		تعويض التصوير الطبي	
		تعويض التحاليل الطبية تعويضات أخرى	
	فصل خاص بالمناسبات والاحتفالات	النزهات والرحلات	تحمل مصاريف المناسبة والاحتفال
		مناسبة عيد المرأة 8 مارس	
مناسبة عيد العمال 1 ماي			
مناسبات أخرى			
فصل خاص بالسلفيات	سلفيات للعمال سلفيات للمتقاعدين	حسب الحالة مثال: سلفة زواج العامل تقدر ب 40.000 دج	

المصدر من إعداد الطلبة بناء على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: إفصاح عن أنشطة اجتماعية للمؤسسة

- دراسة استشرافية:

في هذا الجزء سيتم تشخيص عملية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، أي كيف تفصح المؤسسة عن التكاليف والمنافع الخاصة بالمساعدات والمنح المقدمة للعاملين أولاً: الإفصاح عن المنافع الاجتماعية:

تم تعديل هذا النموذج حتى يتلاءم مع المعطيات الممنوحة من طرف المؤسسة حيث اعتمدنا على نموذج التقرير المالي الاجتماعي (ESTES) لمدى قربه للأُمثلة المتوفرة لدينا ولزيادة المعلومات أنظر الملحق (رقم 3) الجدول (II-1): نموذج المعدل التقرير المالي الاجتماعي لسنة 2022.

المبالغ	المنافع الاجتماعية
24852416.33	السلع والخدمات التي تم توفيرها
/	مدفوعات للعناصر الأخرى في المجتمع
/	عمالة موظفة
/	مدفوعات السلع وخدمات أخرى
6185379.35	تبرعات وإعانات
478435.00	توزيعات وفوائد مدفوعة
1760000.00	قروض للغير ومدفوعات أخرى
30193.87	منافع إضافية مباشرة للعاملين
/	خدمات ومعدات وتسهيلات ممنوحة
/	منافع أخرى
33306424.55	مجموع التكاليف الاجتماعية
	يطرح منه
33306424.55	التكاليف الاجتماعية
/	سلع ومواد أولية تم الحصول عليها من المجتمع
/	مباني ومعدات مستخدمة

عمل وخدمات مستخدمة	/
تفرقة عنصرية:	
في التعيين (تميز خارجي)	/
في تحديد الوظائف والترقية (تعيين داخلي)	/
إصابات وأمراض العمل	/
خدمات عامة وتسهيلات مستخدمة	/
أضرار البيئة	
تلوث المياه	/
ضوضاء	/
مخلفات	/
تشويه لجمال البيئة	/
أضرار أخرى للبيئة	/
تكاليف أخرى	/
مجموع التكاليف الاجتماعية	33306424.55
الفائض للتكاليف الاجتماعية	/
الفائض (العجز) الاجتماعي للسنة + الفائض أو العجز	/
المجموع	33306424.55

المصدر من إعداد الطلبة باعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تساهم في تقديم عدة أنواع مختلفة من المنح للعاملين لديها فنجد النوع الأول خاص بالإعانات الاجتماعية مثل: منح الأيتام، منح للأرامل، الحتات، منح الولادة..... إلخ حيث تمنح كل منحة حسب الحالة المعروضة، أما المنحة الثانية فتختص بالإعانات الصحية، حيث تقدر ب 50% من مبلغ العلاج أو الفاتورة، نذكر بعض الأمثلة: تعويض العمليات الجراحية، تعويض التحاليل الطبية. أما النوع الثالث فيختص بالمناسبات والاحتفالات كعيد المرأة، عيد العمال... إلخ، حيث تتحمل المؤسسة جميع مصاريف

الاحتفال. أما النوع الرابع فيختص بالسلفيات حيث تقدم المؤسسة بعض السلفيات للعاملين كمساعدة مثل: سلفية للزواج العامل أو العاملة.

ثانيا: الإفصاح عن الإيرادات (المدخلات) الاجتماعية:

تم تغيير النموذج ليتوافق مع معطيات المؤسسة ولزيادة معلومات أكثر أنظر الملحق (رقم 4)

المبالغ	إيرادات اجتماعية
26000000.00	اقتطاعات شهرية
86600.00	دفع مستحقات الشرائح
45000.00	دفع مستحقات الاشتراك للرحلة الحموية
47838.00	دفع مستحقات نقدا
99050.00	دفع مستحقات مشتريات
110000.00	دفع مستحقات الاشتراك لرحلة الاصطياف
7500000.00	اقتطاع من الأجر القاعدي للعامل (2%)
33888488.00	مجموع الإيرادات الاجتماعية

المصدر من إعداد الطلبة باعتماد على وثائق المؤسسة.

في هذا الجزء قمنا بإجراء دراسة استشرافية باعتماد على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف مصلحة الخدمات الاجتماعية بالمؤسسة المتعلقة بكيفية الإفصاح والقياس عن الأنشطة الاجتماعية، حيث قمنا بعرض نموذج مماثل لنماذج المقدمة واستخرجنا النتائج المتعلقة بكل نشاط من منافع اجتماعية وإيرادات من بينها:

- المؤسسة تطبق مسؤولية اجتماعية داخلية وذلك نظرا للبيئة الاقتصادية التي نعيشها والتي لا توري أهمية كبيرة للمسؤولية الاجتماعية.
- المسؤولية الاجتماعية مطبقة في المؤسسة وتتمثل في مزايا مادية ممنوحة للعاملين حيث تسهل قياسها وتسجيلها محاسبيا.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نبين واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الجزائرية للمياه بالوادي وكيفية التعامل معها من ناحية القياس والإفصاح المحاسبي، من خلال دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات الخاصة بالمؤسسة كما قمنا بمحاولة لتطبيق بعض النماذج المقترحة كحل محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة مساعدة لدعم الدراسة أكثر وزيادة جودة النتائج المتوصل إليها، إذ يمكن القول أن الوحدة الجزائرية للمياه بالوادي تساهم بشكل كبير في الاهتمام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالجانب الاجتماعي، وكذلك الجانب المحاسبي من ناحية القياس والإفصاح المحاسبي على أكمل وجه وفقا لما هو مطلوب، إذ لاتزال تعبرها مجرد إجراء طوعي بصفة دورية.

خاتمة

خاتمة:

باعتبار للمحاسبة الاجتماعية مجموعة من المفاهيم والطرق التي تستخدم في قياس الأداء الاجتماعي للأنشطة المؤسسة، فإنه من الضروري الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية الختامية بهدف إبلاغ وتوصيل المعلومات وخاصة الاجتماعية منها إلى المجتمع وقياس الأحداث الخاصة للمسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في التكاليف والمنافع الاجتماعية ومحاولة توصيلها إلى أطراف ذات العلاقة للمنشأة، فإنه يجب تطوير المبادئ والنماذج والإجراءات المحاسبية لفهم كل متغير من المتغيرات الاجتماعية الموجودة في المؤسسة.

ولقد حاولنا من خلال هذا الموضوع تكييف المحاسبة الاجتماعية مع النظام المحاسبي المالي وتأثير هذه الأخيرة على الإفصاح المحاسبي والذي يعد عنصر مهم في القوائم المالية وقد حاولنا في الجانب النظري التطرق للإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة لكل من المحاسبة الاجتماعية والنظام المحاسبي المالي وكيفية قياسها والإفصاح عليها، أما الجانب التطبيقي فتطرقنا فيه إلى دراسة حالة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية للمياه بولاية الوادي.

وتتضمن الخاتمة أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها، والتي على أساسها تم اختبار الفرضيات المطروحة لهذه الدراسة، إضافة إلى عرض أبرز التوصيات والاقتراحات وتقديم آفاق مستقبلية لهذه الدراسة، ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

أولاً: الوقوف على الفرضيات:

■ **الفرضية الأولى:** التي تنص على أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة العامة، والتي تم تأكيدها في المبحث الأول من الفصل الأول وذلك من خلال عرض مفهوم المحاسبة الاجتماعية كالتالي: المحاسبة الاجتماعية هي فرع من فروع المحاسبة تحاول قياس المنافع الاجتماعية التي تقدمها المنظمة والتكاليف التي تكبدها بهدف استخدامها لتوفير المعلومات التي من شأنها تعزيز لتخصيص المناسب للموارد النادرة لصالح المجتمع.

■ **الفرضية الثانية:** التي تنص على تطبيق المؤسسة محل الدراسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر، والتي تم تأكيدها في المبحث الثاني من الفصل الثاني من خلال تشخيص واقع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالاطلاع على الوثائق والتقارير المالية الاجتماعية المقدمة على مستوى الوحدة الجزائرية للمياه بولاية الوادي حيث تساهم بنسبة 2% من الأجر القاعدي بالإضافة إلى بعض المنح وتبرعات المدفوعة.

■ **الفرضية الثالثة:** التي تنص على تطبيق نماذج الإفصاح المحاسبي للمحاسبة الاجتماعية عن مدى التزام المنشأة بمسؤوليتها الاجتماعية، والتي تم تأكيدها في المبحث الثاني من الفصل الثاني من خلال القوائم الاجتماعية المتحصل عليها التقرير المالي والتقرير الأدبي

■ **الفرضية الرابعة:** التي تنص على أن تتوافق المحاسبة الاجتماعية مع النظام المحاسبي المالي في بعض المبادئ وتختلف في البعض الآخر، والتي تم نفيها في المبحث الثاني من الفصل الأول من خلال عرض العلاقة بين مبادئ المحاسبة الاجتماعية ومبادئ النظام المحاسبي المالي كما يلي: المحاسبة الاجتماعية في حاجة لمبادئ مقبولة ومتعارف عليها للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي، باعتبارها أحد الأركان التي يستند إليها المحاسب، حيث تمثل الإطار المتطور من المفاهيم التي ينبغي أن تحكم الممارسة المهنية في مجال المحاسبة عن الأداء الاجتماعي بالوحدات الاقتصادية ولضمان إبداء رأي موضوعي في القوائم والتقارير الاجتماعية.

ثانياً: نتائج الدراسة:

فيما يلي سوف نحاول الإشارة إلى أبرز نتائج الدراسة التي تم تقسيمها إلى قسمين، نتائج نظرية وتطبيقية:

- النتائج النظرية:

يمكن تلخيص أهم نتائج الجانب النظري في النقاط التالية:

- تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ذلك الالتزام الأخلاقي والاجتماعي الذي يجب على المؤسسة الالتزام به.
- إن تبني المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحسين صورة المؤسسة لدى المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى العاملين والعملاء والمجتمع بصفة عامة.
- يحقق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية العديد من الفوائد، حيث يعمق الدور الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية وتشجيعها على خدمة البيئة التي تزاوّل فيها نشاطها.
- ينقسم قياس المنافع الاجتماعية إلى قسمين القسم الأول هو منافع داخلية والتي لا تتصف بالكمية ولا يمكن قياسها نقداً مثل قياس المستوى الثقافي، أما القسم الثاني هو قياس المنافع الخارجية والتي تعود بالفائدة على الجهة الخارجية.
- يتصف قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية بنوع من التعقيد والصعوبة، وذلك بسبب وجود متغيرات عديدة بعضها قابلة للقياس الكمي وأخرى غير قابلة للقياس.

- يعد الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية من أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يسمح بعرض المعلومات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
- تعد نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية كأداة لوصف الأنشطة الخاصة بالمؤسسة وتحليل التكاليف والمداخيل الخاصة بهذه الأنشطة.

- النتائج التطبيقية:

يمكن تلخيص أهم نتائج الجانب التطبيقي في النقاط التالية:

- تقوم الجزائرية للمياه بولاية الوادي بالمعالجة المحاسبية لكافة الأنشطة المرتبطة بالمجال الاجتماعي.
- تفصح المؤسسة على المساهمات المقدمة لصالح العاملين لديها ضمن تقارير مالية اجتماعية بشكل سنوي وشهري (التقرير الأدبي والتقرير المالي الاجتماعي).
- لا تتوافق المحاسبة الاجتماعية مع النظام المحاسبي المالي لأن مبادئ المحاسبة الاجتماعية بعيدة كل البعد مع مبادئ النظام المحاسبي المالي.
- تطبق المؤسسة المسؤولية الاجتماعية داخليا بصفة مباشرة بنسبة 2% من الأجر القاعدي بالإضافة إلى بعض المنح الإضافية.
- قيام المؤسسة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في جذب العاملين الأكفاء إليها.
- يحرص العامل على تحقيق أهداف المؤسسة بكل كفاءة وفعالية.

- النتائج على مستوى المؤسسة:

- المؤسسة تطبق مسؤولية اجتماعية داخلية وذلك نظرا للبيئة الاقتصادية التي نعيشها والتي لا توري أهمية كبيرة للمسؤولية الاجتماعية.
- المسؤولية الاجتماعية مطبقة في المؤسسة وتتمثل في مزايا مادية ممنوحة للعاملين حيث تسهل قياسها وتسجيلها محاسبيا.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

- من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات العلمية التي تساهم في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة وتحسين الاستفادة منها، وتتمثل في ما يلي:
- ✓ يجب على المؤسسة أن تتبنى نماذج تتعلق بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، المقترحة من طرف الباحثين والمختصين في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

- ✓ على المجلس الوطني للمحاسبة إعادة النظر في النظام المحاسبي المالي SCF لإضافة عدة نقاط ومعلومات جديدة تتعلق بكيفية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ الفصل بين المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيانات المحاسبية المالية ليكون للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية دور كبير في تقديم المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ومن ثم وصفه للأداء الاجتماعي للأطراف المستفيدة والمهتمة من داخل وخارج المؤسسات.
- ✓ زيادة الاهتمام للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاجتماعية وتوزيع التكاليف للأنشطة الاجتماعية وتحديد العوائد الاجتماعية للمؤسسات.
- ✓ اهتمام المؤسسة بتطبيق محاسبة اجتماعية خارجية.
- ✓ على المؤسسة الاهتمام بالجانب الكيفي للمحاسبة الاجتماعية.

رابعاً: أفاق الدراسة

- من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة لاتزال المحاسبة للمسؤولية الاجتماعية تحتاج بحوث وتأطير أكاديمي وتبعاً لذلك نقترح مجموعة من المواضيع المرتبطة بالدراسة فيما يلي:
- ✓ أثر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على جودة المراجعة الاجتماعية للمؤسسات.
 - ✓ دور نظام المحاسبة الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.
 - ✓ دور النظام المحاسبي المالي في تبني لنظام المحاسبة الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد سامي عثمان، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة في المجتمع المعاصر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
2. إسماعيل محمود عبد الرحمن، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، السنة 2014.
3. أمين السيد أحمد لطفي، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، بدون طبعة، الدار الجامعية، رمل الإسكندرية، 2007.
4. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، بدون طبعة، الدار الجامعية، رمل الإسكندرية، 2005.
5. جبرائيل جوزيف كحالة- رضوان حلوه حنان، المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر، عمان، السنة 2002.
6. حسين القاضي- مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، بدون طبعة، منشورات جامعة دمشق، 2012-2013.
7. الرمضاني بن قاعد الصقري، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات - النشأة - المفهوم - المجالات مع تصور استراتيجي للتطبيق بالمنظمات، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2021.
8. سليمة طبائية، المحاسبة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان- الأردن، السنة 2018.
9. سمير عبد الغني محمود، المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، السنة 2020.
10. صالح الحموري- رولا المعاينة، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة للنشر، عمان- الأردن، 2015.
11. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبدأ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل النشر، عمان، السنة 2008.
12. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للنشر، غزة، 2011.

13. مُجَدِّ العيد، من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية مقارنة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN) أمثلة وحالات تطبيقية، بدون طبعة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، السنة 2021.
14. مُجَدِّ الفيومي مُجَدِّ، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، السنة 2000.
15. مُجَدِّ عباس بدوي، المحاسبة البيئية، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.
16. مؤيد الفضل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، السنة 2002.

ثانيا: المذكرات والاطروحات

1. أحمد سلامة التتر، دور الموازنة في تطبيق محاسبة المسؤولية وتعزيز كفاءة القرارات الإدارية وتقييم أدائها (دراسة تطبيقية على مؤسسات شبكة الأقصى الإعلامية)، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
2. أحمد منار أحمد أبو جزر، مدى تطبيق البنوك الإسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، درجة الماجستير، تخصص برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018.
3. أكرم الشارف الجالي دخان، إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة (دراسة استكشافية)، شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، السنة 2022.
4. بالضاوي - صبري علي سالم، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري (دراسة ميدانية على عينة من البنوك في محافظة حضر موت)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، السنة 2017.
5. بربوشي صالح- بوشنتوف مولاي مصطفى، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء المالي، مذكرة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار - الجزائر، 2016-2017.
6. حسناء مشري، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف)، شهادة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

7. خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2011.
8. خالدي مسعود - قطاني يونس، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية نفطال)، شهادة الماستر، تخصص العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، 2019-2020.
9. خالدي مسعود- قطاني يونس، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية نفطال)، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، 2019-2020.
10. خديجة منقر وآخرون، مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، السنة 2016-2017.
11. الخديم إلهام- بارودي أحلام، معيقات تحديث وتكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، مذكرة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة 2021-2022.
12. زوينة بن فرج- عز الدين الزواوي، واقع تطبيق المحاسبة الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية اتصالات الجزائر شهرزاد بلهامل، المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، السنة 2015-2016.
13. زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الحراش- 2012.2013)، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجَّد بوقرة، بومرداس، السنة 2014-2015.
14. سعدي عبد الحق، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء العاملين (دراسة حالة مديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك وكالة بسكرة)، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، 2022-2023.

15. سليمان بن عبد الله بن محمد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية السعودية (دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات)، درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة 2015.
16. شرفي زكرياء، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية استخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة "ABC" (دراسة حالة مؤسسة PROLIPO للإنتاج المواد الدسمة عين مليلة)، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
17. شيخ عبد القادر، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة 2020-2021.
18. عامر حسن علي عفانة، القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف (دراسة ميدانية المصارف الفلسطينية- غزة)، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، السنة 2019.
19. غلاب مروان- حويشي رمزي، أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة عينية من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة 2021.
20. قريو أسماء، التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال (دراسة حالة بعض منظمات الأعمال الجزائرية)، شهادة دكتوراه، التخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
21. محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2009.

22. مُجَّد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، السنة 2019.
23. مُجَّد موسى أحمد عباس، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية (دراسة ميدانية على شركة أسمنت عطبرة المحدودة وشركة أسمنت السلام)، شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، جامعة شندي، مايو 2016.
24. مسعي رميساء - قلقول رميساء، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الجزائرية (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية)، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2021 - 2022.
25. مصطفى لشقر، واقع محاسبة المؤسسات البريدية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مؤسسات بريد الجزائر)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، السنة 2016-2017.
26. نوفان حامد مُجَّد العليمات، العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات الصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير، محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل اليمن، السنة 2008.
27. يوسف هارون خميس مُجَّد، دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمنشآت الأعمال (دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة)، درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السنة 2015.

ثالثا: المجالات

1. (المديرية العملية برج بوعرييج نموذجاً)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 - الجزائر، العدد 1 - المجلد 21، ديسمبر 2021.

رابعا: المداخلات

2. سعيد مخلد نعيمات - فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء وجامعة البلقاء التطبيقية، بغداد، العدد الثامن والعشرون، السنة 2011.

3. طرشي مُجد- يخلف إيمان، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، العدد 5- المجلد 3، 2017.
4. عباس حميد يحيى التميمي- دجلة عبد الحسين عبد، عرض وتحليل وتقييم بدائل مختارة من النماذج المستخدمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 21 - العدد 83.
5. عباس صباح طالب، قيس مكّي خلف، هاله عايد هادي، دور القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم و التقارير المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS، مجلة دنانير، المعهد التقني/ صويرة، الجامعة التقنية الوسطى، العدد 22.
6. عباس فاضل جواد، مدى أدراك المصارف التجارية لأهمية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، قسم المحاسبة، كلية شط العرب الجامعة، المجلد 17 العدد 65، حزيران 2022.
7. عبد الحق سعدي وآخرون، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة مُجد خيضر- بسكرة، جامعة لونيبي علي- البليدة 1 الجزائر، المركز الجامعي أفلو، العدد 2- المجلد 2، 2020/12/31.
8. عبد السادة صالح وآخرون، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الغذائية- معمل ألبان الديوانية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 55- المجلد 16، السنة 2024 .
9. عبد الله مرزق، أحمد دروم، معيقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم النماذج والطرق المقترحة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، العدد الثالث - المجلد السادس، السنة سبتمبر 2021.
10. علاء جميل مكط الزحيم، دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، تخصص المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 17 العدد 1، السنة 2015.

11. لحسن رباحي - يوسف شرع، واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحاسبة الجزائرية (دراسة حالة ميدانية لعينية من ممارسي مهنة المحاسبة والمهتمين في مجال المحاسبة)، مجلة اضافات اقتصادية، جامعة غرداية - الجزائر، المجلد 6 العدد 1، مارس 2022.
12. لوصيف حياة - العياشي زرزار، مدى تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية في مؤسسات قطب المحروقات)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة سكيكدة - الجزائر، المجلد 8 العدد 2، 2021.
13. يوسف بوخلخال، معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، عنوان المداخلة المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط.

المراجع الاجنبية:

1. Tsega Zemen, Seid Mohammed, **Efficacy Of Social Accounting Practices On the Financial Performance (Evidence from Ethiopia)**, College of Business and Economics, Wollo University, Dessis – Ethiopia, 31-5-2019.
2. Abdalnasr Abouzkeh, Rania kamla, **A Critical Perspective on social accounting in banking (the case of social accounting in the Libyan commercial banking sector)**, Requirements for the Degree of Doctor, Philosophy, School of Business Accounting and Finance, University of Dundee, May 2012.
3. Anna Stevenson, Johanna Sundberg, **The legitimacy of social accounting (A case study of SME managers' attitudes and actions)**, Master Thesis, Business Administration, Uppsala University, Spring 2014.
4. Nabha Mohamed ali, **a survey into social accounting disclosure in published annual financial statements (the case of companies quoted at the nairobi stock exchange nse)**, a management research project submitted in partial fulfillment of requirements for the degree of master, of business and administration (mba), faculty of commerce, university of nairobi, october 1995.

الملاحق

الملحق رقم 1: البرنامج السنوي لنشاطات سنة 2023



الجزائرية للمياه وحدة الوادي الفرع النقابي لعمال الجزائرية للمياه لجنة الخدمات الاجتماعية

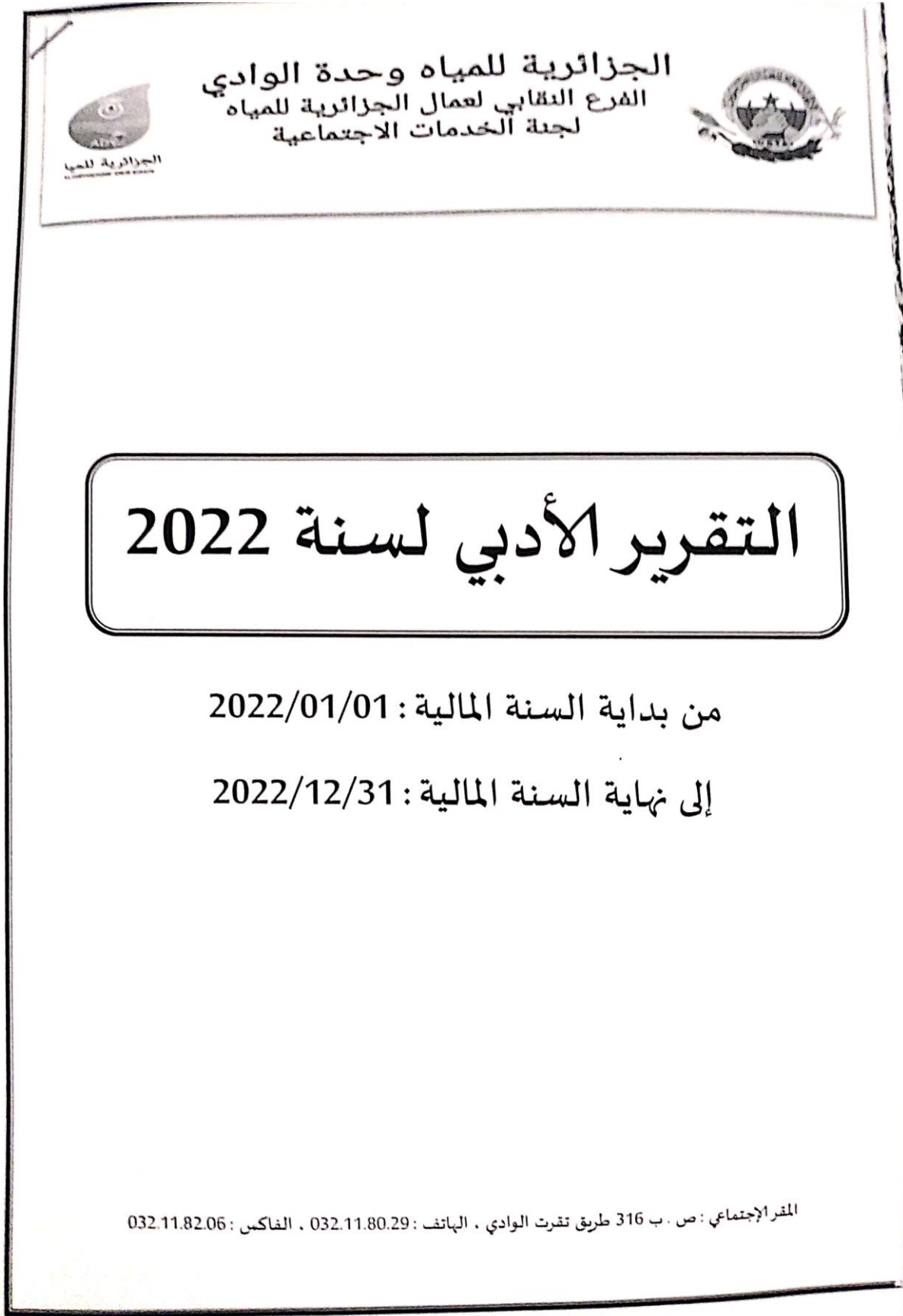


الوادي في : 2023/01/02

البرنامج السنوي لنشاطات سنة 2023

- 1- إنشاء مسابقة أحسن عامل في المؤسسة لسنة 2022 تحت مسمى " جائزة الوسام الذهبي "
- 2- المشاركة في الاحتفال بالذكرى المزدوجة لتأسيس المحروقات وتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين المصادف لـ : 24 فيفري 2023 .
- 3- التحضير لتنظيم حفل على شرف عاملات المؤسسة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة المصادف لـ 08 مارس 2023
- 4- وضع برنامج من أجل إمضاء تعاقدات جديدة يستفيد من خدماتها عمال المؤسسة
- 5- توفير خدمات للعمال في شهر رمضان من خلال تمكينهم من الحصول على بطاقات ذكية خاص بالتموين العام و كذلك وصولات لشراء اللحوم .
- 6- تكريم متقاعدي المؤسسة لسنة 2023 وكذا تكريم جميع متقاعدي السابقين في الفاتح من شهر نوفمبر 2023
- 7- السعي إلى منح منحة عيد الأضحى المبارك 1444 هـ لجميع عمال المؤسسة .
- 8- السهر من أجل التعاقد مع الموالين لتوفير الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى المبارك 1444 هـ .
- 9- السعي لتنظيم مخيم صيفي عائلي لفائدة عمال ومتقاعدي المؤسسة .
- 10- التحضير لتنظيم قرعة العمرة لفائدة عمال ومتقاعدي المؤسسة بعد عيد الأضحى المبارك
- 11- التعاقد مع مكاتب للأدوات المدرسية تحسبا للموسم الدراسي المقبل .
- 12- الاستعداد للتعاقد مع وكالة سياحية للقيام برحلة سياحية حموية إلى مدينة جربة التونسية .
- 13- التحضير والإعلان عن الاستفادة من المنح التالية في شهر ديسمبر 2023 : (منحة الأرملة الغير عاملة ، منحة الأيتام ، منحة الإعاقة)
- 14- العمل والتفكير في تحضير برامج مستقبلية لتقديم أفضل الخدمات للعمال والمتقاعدين .

رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية



من بداية السنة 2022/01/01 إلى 2022/12/31 قمنا نحن أعضاء اللجنة بما يلي :

أولا : التعاقدات

- تم تجديد الإتفاق مع المتعاملين لإستفادة العمال من شراء الأجهزة الكهرومنزلية :
 - محلات سعدين للتجهيز إستفاد 78 عامل من وصولات .
 - التجاني جمال لبيع الأجهزة الكهرومنزلية إستفاد 71 عامل من وصولات .
- تم التعاقد مع محلات Media للأجهزة الكرومنزلية إستفاد 22 عامل من وصولات.
- تم التعاقد مع محل نبيل تيليكوم لإقتناء الهواتف النقالة إستفاد 117 عامل من وصولات .
- تم التعاقد مع المركب المعدني البركة ولاية قالمة وإستفاد 15 عامل مع الرحلة الحموية .
- تم التعاقد مع سببرات قالوري لإستفادة العمال من بطاقات لإقتناء المواد الغذائية في شهر رمضان الكريم 1443 هـ ، وتم صرف 110 بطاقة .
- تم التعاقد مع قصابات بيع اللحوم لإستفادة العمال من وصولات لإقتناء اللحوم في شهر رمضان الكريم 1443 هـ .
- قصابة الحاج أحمد خليفة إستفاد 50 عامل من وصولات .
- قصابة زمالي حسين إستفاد 32 عامل من وصولات .
- قصابة قابوسة عبدالله إستفاد 31 عامل من وصولات .
- تم التعاقد مع محلات بيت الحوامل لإقتناء ملابس العيد إستفاد 20 عامل من وصولات .
- تم التعاقد مع الموالين لشراء أضاحي عيد الأضحى المبارك :
 - الموال كنيوه إسماعيل شراء 58 أضحية .
 - شركة ريم أنفاست شراء 03 أضحية .
- تم التعاقد مع وكالة شارمط للسياحة والأسفار من أجل تنظيم مخيم صيفي عائلي بمدينة مستغانم الساحلية وإستفادت 23 عائلة مع المخيم الصيفي .
- تم التعاقد لإستفادة العمال من إقتناء الأدوات التمدرس تحسبا للدخول المدرسي للموسم الدراسي 2023/2022 مع مكتبتني :
 - مكتبة حنكة للأدوات المدرسية إستفاد 19 عامل من وصولات .
 - مكتبة الفتح إستفاد 17 عامل من وصولات .
 - مكتبة سعدين أوفيس إستفاد 02 عامل من وصولات .

ثانيا : المنح والمساعدات

الرقم	المنح والمساعدات	عدد العمال المستفيدين	ملاحظات
01	منحة عيد الأضحى المبارك 1443هـ	316	
02	قرض مالي (سلفة إستثنائية) + سلفية خاصة بالمخيم الصيفي	43	
03	منحة إزدياد	38	
04	منحة ختان	17	
05	منحة وفاة	15	
06	تحاليل طبية	28	
07	منحة الأيتام	09	
08	تعويض عملية جراحية	18	
09	منحة زواج العامل أو الإبن (ة)	26	
10	منحة الإعاقة	06	
11	منحة الأرامل	03	
12	فحوصات طبية	20	
13	تعويض نظارات طبية	28	
14	منحة مناسك العمرة	01	

ثالثا : المشاريع والنشاطات

- التسوية المالية الشهرية لشركة جازي Djezzy المتعاقد معها سابقا
- تكريم العاملين المتقاعدين في سنة 2022 : بوطيب علي - قيطه راجح - واده السعيد
- الإحتفال باليوم العالمي للمرأة على شرف عاملات المؤسسة المصاف لـ 08 مارس 2022
- تنظيم مسابقة دينية (مطوية) لأبناء العمال في بداية شهر رمضان الكريم ، مع تحديد جوائز للثلاثة الأوائل (بلاي ستيشن - دراجة هوائية - طابلات)
- إنشاء مسابقة أحسن عامل في المؤسسة لسنة 2022 تحت مسمى " جائزة الوسام الذهبي "
- تهنئة العمال المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني بمناسبة توظيفهم على مستوى المؤسسة
- إنطلاق الفعاليات الرياضية خصوصا مع تشكيل الفريق الرياضي لكرة القدم مع شراء وطباعة اللباس الرياضي

رئيس لجنة الخدمات الإجتماعية



الجزائرية للمياه وحدة الوادي
الفرع النقابي لعمال الجزائرية للمياه
لجنة الخدمات الاجتماعية



القانون الأساسي

لتسيير لجنة الخدمات الاجتماعية

الجزائرية للمياه وحدة الوادي

الضوابط العامة التي تحكم تسيير نفقات أموال الخدمات الإجتماعية

الباب الأول : المساعدات الاجتماعية

الفصل الأول : منحة الولادة

المادة 01: لكل عامل(ة) الحق في الاستفادة من منحة الولادة على كل مولود جديد

المادة 02: تقدر قيمة هذه المنحة بـ 3.000 دج عن كل مولود جديد ، وتضاعف المنحة في حالة التوأم

المادة 03: للحصول على هذه المنحة يجب تقديم الملف التالي :

- طلب الاستفادة من المنحة
 - بيان ولادة
 - شهادة عائلية للحالة المدنية
 - صك بريدي أو بنكي مشطوب
 - شهادة عمل أو نسخة من قرار الإحالة على التقاعد ، عند الاقتضاء
- المادة 04: يسقط حق الاستفادة من هذه المنحة بعد انقضاء السنة المالية ، ويستفيد بها الزوج في حالة الزوجان يعملان بالمؤسسة

الفصل الثاني : منحة الختان

المادة 05: لكل عامل(ة) الحق في الاستفادة من منحة الختان على كل مولود بصفته إبننا له أو المكفول بهم شرعا

المادة 06: تقدر قيمة هذه المنحة بـ 3.000 دج عن كل ابن مختون، وتضاعف المنحة في حالة التوأم

المادة 07: للحصول على هذه المنحة يجب تقديم الملف التالي :

- طلب الاستفادة من المنحة
 - شهادة طبية عن الختان
 - شهادة عائلية للحالة المدنية
 - شهادة كفالة (بالنسبة للأولاد المكفولين)
 - صك بريدي أو بنكي مشطوب
 - شهادة عمل أو نسخة من قرار الإحالة على التقاعد ، عند الاقتضاء
- المادة 08: يسقط حق الاستفادة من هذه المنحة بعد انقضاء السنة المالية ، ويستفيد بها الزوج في حالة الزوجان يعملان بالمؤسسة

الفصل الثالث : منحة الوفاة

المادة 09: تدفع منحة الوفاة للعامل(ة) أو ذويه ، إثر وفاة العامل(ة) أو الزوج(ة) أو الابن(ة) أو أحد الوالدين

المادة 10: يقدر مبلغ المنحة لكل حالة حسب الجدول التالي :

وفاة العامل (ة) 20.000 دج

وفاة زوج (ة) العامل (ة) 10.000 دج

وفاة أحد أبناء العامل (ة) 10.000 دج

وفاة والد (ة) العامل (ة) 5.000 دج

المادة 11: للحصول على هذه المنحة يجب تقديم الملف التالي :

- طلب الاستفادة من المنحة
 - شهادة وفاة للمتوفي (ة)
 - نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة لمودع الملف
 - شهادة عائلية للعامل (ة) أو شهادة عائلية الوالد(ة)
 - شهادة عمل أو نسخة من قرار الإحالة على التقاعد ، عند الاقتضاء
- المادة 12: يستفيد الثنائي العامل في حالة وفاة الابن(ة) من المنحة كل على حدى ، وتحول إلى حساب العامل (ة)

الفصل الرابع : منحة الأيتام

- المادة 13 : تقدم هذه المنحة للأيتام من أبناء العامل (ة) المتوفي
- المادة 14 : تقدر قيمة هذه المنحة بـ :
- ثلاثة آلاف 3.000 دج لكل يتيم ابن العامل (ة) المتوفي
 - خمسة آلاف 5.000 دج لیتيم الوالدين
- المادة 15 : تدفع هذه المنحة مرة واحدة في السنة المالية
- المادة 16 : تستمر اليتيمة في الاستفادة من المنحة إلى أن تتزوج
- المادة 17 : للحصول على هذه المنحة يجب تقديم الملف التالي :
- طلب الاستفادة من المنحة
 - شهادة وفاة العامل (ة)
 - شهادة عائلية لإثبات القرابة
 - شهادة الكفالة (يتيم الأبوين)
 - صك بريدي أو بنكي مشطوب للحصول على المنحة
 - شهادة عدم الزواج لليتيمة وأقل من 19 سنة كاملة لليتيم
 - شهادة عدم الانتساب للصندوق الوطني للأجراء أو لغير الأجراء لليتيمة
- المادة 18 : يحدد الملف سنويا للاستفادة من هذه المنحة
- المادة 19 : يسقط حق الاستفادة من هذه المنحة بعد انقضاء السنة المالية
- #### الفصل الخامس : منحة الأرملة غير العاملة

- المادة 20 : تقدم هذه المنحة لأرامل العامل المتوفي والغير العاملات
- المادة 21 : تدفع هذه المنحة سنويا وتقدر بـ 10.000 دج
- المادة 22 : للحصول على هذه المنحة يجب تقديم الملف التالي وتجديده سنويا
- طلب الاستفادة من المنحة
 - شهادة وفاة العامل
 - شهادة عائلية تحمل عبارة غير مطلقة
 - شهادة عدم الانتساب CNAS – CASNOS أو الانتساب مع وقف النشاط مع تسجيل عبارة معاش منقول
 - شهادة عدم تكرار الزواج
 - صك بريدي أو بنكي مشطوب للأرملة والغير العاملات

الفصل السادس : منحة الإعاقة

- المادة 23 : تقدم اللجنة منحة سنوية للمعاقين من أبناء وأزواج وأرامل العامل الذين بلغت نسبة إعاقاتهم 80% فما فوق
- المادة 24 : تدفع بمناسبة إحياء اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة المصادف لـ 03 ديسمبر من كل سنة ، منحة تقدر بـ 10.000 دج
- المادة 25 : للحصول على هذه المنحة يجب تقديم الملف التالي :
- طلب الاستفادة من المنحة
 - شهادة عائلية أو كفالة صادرة عن صندوق الضمان الاجتماعي
 - نسخة من بطاقة الإعاقة مستخرجة من الحماية الاجتماعية مصادق عليها
 - شهادة عدم الانتساب CNAS- CASNOS للمعاقين ، ويقبل الانتساب الناتج عن الإعاقة
 - شهادة عدم الزواج بالنسبة للمعاقات
 - صك بريدي أو بنكي مشطوب للكفيل الشرعي

الباب الثامن : اقتناء و/أو صيانة الآلات والمعدات لصالح اللجنة

المادة 86 : يمكن للجنة اقتناء و/أو صيانة الآلات والمعدات لصالح اللجنة

الباب التاسع : الاتفاقيات والمشاريع المستقبلية

المادة 87 : تسهر اللجنة على إمضاء إتفاقيات مع الهيئات المختلفة في إطار الخدمات التي تقدمها لجنة الخدمات الاجتماعية

المادة 88 : تسهر اللجنة على توفير خدمات الإطعام (الكافيتريا الصباحية - وجبة الغداء) ، وتحدد اللجنة الكيفية والاشتراك في وقتها

الوادي في :

رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية رئيس مكتب التسيير (ممثل الإدارة) الأمين العام للفرع النقابي

الملحق رقم 4: الحصيلة المالية

رقم الشيك أو أمر بالدفع	البيان	المصاريف	الداخل	الرصيد 2022/01/01	التاريخ	الرقم
1	السيدة (ة) XXXXX	25 000,00		5 000 000,00	2022/01/01	01
2	السيدة (ة) XXXXX	4 100,00			2021/09/26	02
3	السيدة (ة) XXXXX موقوف	6 000,00			2021/11/15	03
4	قائمة مكتبة الخيرية 2021/14	244 585,00			2021/12/21	04
5	قائمة مكتبة الخيرية 2021/14	111 000,00			2021/12/21	05
6	السيدة (ة) XXXXX مقاعد	1 750,00			2021/12/21	06
7	السيدة (ة) XXXXX عامل	9 000,00			2021/12/21	07
8	السيدة (ة) XXXXX أرملة عامل	10 000,00			2021/12/21	08
9	السيدة (ة) XXXXX أرملة مقاعد	10 000,00			2021/12/21	09
10	السيدة (ة) XXXXX أرملة مقاعد	10 000,00			2021/12/21	10
11	السيدة (ة) XXXXX أرملة مقاعد	13 000,00			2021/12/21	11
12	السيدة (ة) XXXXX أرملة عامل	15 000,00			2021/12/21	12
13	السيدة (ة) XXXXX أرملة مقاعد	19 000,00			2021/12/21	13
o v 03-01/22	قائمة مشتريات الشهر ديسمبر 2021/12		2 000 000,00		2022/01/06	14
verse espee	السيدة (ة) XXXXX حق شرائح لسنة 2022		26 400,00		2022/01/06	15
						16

الملحق رقم 5: الارادات

تقرير المالي لمكتب التفسير لجهة الخدمات الاجتماعية الجزائرية للمياه وحدة الوادي لسنة 2022 (تقريرية للطلب)

الإيرادات

الإيرادات		الإيرادات		الإيرادات	
تاريخ (التدبير)	دينون البقية	الدينون الممددة التي على عاتق المؤسسة	دينون اللجنة على عاتق المؤسسة	الرقم	البي
2022/01/06	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	01	إقطاعات شهر ديسمبر 2021
2022/02/10	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	02	إقطاعات شهر جانفي 2022
2022/04/12	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	03	إقطاعات شهر فيفري 2022
2022/04/12	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	04	إقطاعات شهر مارس 2022
2022/04/20	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	05	إقطاعات شهر افريل 2022
2022/06/07	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	06	إقطاعات شهر ماي 2022
2022/06/26	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	07	إقطاعات شهر جوان 2022
2022/08/04	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	08	إقطاعات شهر جويلية 2022
2022/09/20	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	09	إقطاعات شهر اوت 2022
2022/09/20	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	10	إقطاعات شهر سبتمبر 2022
2022/10/31	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	11	إقطاعات شهر أكتوبر 2022
2022/11/30	0,00	2 000 000,00	2 000 000,00	12	إقطاعات شهر نوفمبر 2022
/	2 000 000,00	0,00	2 000 000,00	13	إقطاعات شهر ديسمبر 2022
	2 000 000,00	24 000 000,00	26 000 000,00		المجموع للترحيل

تقرير المالي لمكتب التسيير لجنة الخدمات الاجتماعية للجزائرية للمياه وحدة الوادي لسنة 2022 (تقديرية للطلبة)

المدبرون المعالمة

الرقم	البيان	تاريخ الاستفادة من الوصل	المبلغ الاجمالي للوصل	مبلغ المقتطع من طرف الخصات	المبلغ المتبقي	ملاحظات
01	السيد(ة) xxxxxx	2022-08-18	70 000,00	65 000,00	5.000,00	تسريح من المؤسسة بتاريخ: 2022/10/05
مجموع الديون العالقة					5 000,00	

رئيس مكتب التسيير المالي

أمين المال لمكتب التسيير المالي